الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريخ

مذكرة بعنوان:

المفاوضات والاستفتاء من خلال جريدة المجاهد

من 1959الى 1962

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في شعبة التاريخ

تخصص: تاريخ بلاد المغرب المعاصر

إعداد الطلبة:

- احمد شكيمة
- عزالدين تومي
- هشام جبالي

إشراف الأستاذ:

د. لزهر بديدة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
رضا ميموني	أستاذ محاضر أ	رئيسا
لزهر بديدة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا.
محمد الحاكم بن عون	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2023 / 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وامتنان

يسرنا أن نوجه شكرنا لكل من نصحنا وأرشدنا ووجهنا

في إعداد هذه المذكرة، وعلى وجه الخصوص

أستاذتنا الفاضل الدكتور " لزهر بديدة"

كما أنّ شكرنا الجزيل موجه

لأساتذتنا الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة مناقشة هذه المذكرة

وامتناننا وتقديرنا

لإدارة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

مع كل الشكر لجميع الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسنا في هذه الفترة

وذلك عربون وفاء وإخلاص ومحبة لا تنقطع . . .

إهـداء

يسعدني أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

الذي مهّد لي طريق العلم، إلى من علمني الكرامة وحب المثابرة والنجاح

والدي العزيز رحمه الله.

التي أضاءت لنا شمعة الحياة ومن أنعمت علينا بالتربية الحسنة والاحترام إلى من

علمتنا أن العلم تواضع والعبادة إيمان والنجاح إرادة والحياة عمل والدتي العزيزة

حفظها الله.

إلى من حفزتني دائما وساندتني لكي أكمل هذا العمل المتواضع زوجتي

الغالية. إلى أبنائي وإخواني وكل من تسعى أن أواصل دراستي

من اطارات جامعة الشهيد حمه لخضر.

إلى من علمني حرفًا من المرحلة الابتدائية إلى الجامعة، إلى كل من

ساندني لإنجاز هذا العمل المتواضع.

هشام

إهـداء

أهدي عملي هذا:

إلى والديا حفظهما الله وبارك في عمرهما وإلى أخواتي

وإخواني وأقاربي، وإلى أصدقائي .

إلى كل من علمني حرفا عبر الأطوار التعليمية وخارجها، وإلى من

دعمني في هذا العمل المتواضع .

أحمد

إهـداء

يسعدني أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

إلى روح والدي عليه رحمة الله

إلى من حفزتني دائما وساندتني لكي أكمل هذا العمل المتواضع زوجتي الغالية.

إلى أبنائي وإخواني وكل من يسعى أن أواصل دراستي من اطارات

جامعة الشهيد حمه لخضر.

إلى من علمني حرفًا من المرحلة الابتدائية إلى الجامعة، إلى كل من

ساندني لإنجاز هذا العمل المتواضع.

عز الدين

مـــــقدمة

مقدمة:

منذ اندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954، وهي تسعى إلى تفادي إراقة الدماء، والبحث عن السلم والأمن، واتضح ذلك من خلال بيان أول نوفمبر، والذي يعتبر أهم وثيقة إعلامية تم صياغتها في تلك الفترة، حيث أكدّ قادة الثورة استعدادهم الدائم للبحث عن السلم وتقرير المصير للشعب الجزائري، لذلك شهدت ثورة منذ بدايتها عدة اتصالات، ولقاءات بين الجانبين الجزائري والفرنسي سعى كل طرف من خلالها إلى تحقيق أهدافه، تخللتها عدّة استفتاءات قامت بها الحكومة الفرنسية في الجزائر منذ 1961م.

اعتمدت الثورة التحريرية على عدة وسائل إعلامية من أجل تحقيق أهدافها، ونشاطها الدبلوماسي الخارجي، والاتصال بالشعب الجزائري، واعتبرت جريدة المجاهد منذ 1956م، الجريدة الرسمية التي تمثل الثورة، من هنا تتضح أهمية موضوعنا الذي يتمحور حول المفاوضات والاستفتاء من خلال جريدة المجاهد (1959–1962)، والذي توّج باتفاقيات ايفيان الثانية .

1– **أسباب ودواعي اختيار البحث:** تعددت أسباب اختيار البحث وهي:

– سعيا منّا لمعرفة أبرز الأحداث التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة الممتدة من (1959–1962) والتي عرفت فيها الثورة الجزائرية أكثر شمولية وتنظيما منذ مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.

– الانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية على المستوى الداخلي والخارجي من خلال نجاحها في التفاوض، خسائر العدو، وطرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية وخاصة الأمم المتحدة.

من خلال عنوان البحث: " المفاوضات والاستفتاء من خلال جريدة المجاهد (1959–1962) يتضح أن الإطار الزمني يخص فترة هامة من تاريخ الثورة الجزائرية، لكن لم يكن ممكنا أن نهمل الفترة التي سبقتها من المفاوضات منذ سنة 1955 حتى نتمكن من تحليل

الأحداث والتعرف على دوافع تغيّر مواقف المفاوضين بناء على المعطيات التي كانت موجودة سواء في الجزائر أو فرنسا أو الساحة الدولية.

2- طرح الإشكالية:

تعالج هذه المذكرة نقطة المفاوضات والاستفتاء من خلال جريدة المجاهد ، لسان حال الثورة الجزائرية و ما ترتب عنها ، والأفكار المقدمة من طرف الثورة وفرنسا وكيفية معالجة المسالتين من قبل جريدة المجاهد؟ و ما مدى جدية السلطات الفرنسية في المفاوضات والاستفتاء بعد مجيء ديغول للسلطة؟ وكيف استطاع المفاوض الجزائري فرض أسلوبه والتأثير على مسار المفاوضات ونتائج الاستفتاء؟

3- عرض خطة البحث: وللإجابة على هذه الاشكاليات قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة فصول، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، الملاحق، قائمة المصادر والمراجع و البيبليوغرافيا.

تعرضنا في الفصل الأول إلى جريدة المجاهد نظرا لأهميتها ودورها الإعلامي خلال الثورة الجزائرية، ولأن البحث يعتمد عليها بشكل أساسي. أما الفصل الثاني، فتعرضنا فيه إلى بداية الاتصالات الأولى للمفاوضات (1955-1958)، وهي لتغطية هذه المرحلة من الاتصالات السرية التي كانت عبارة عن جس النبض، بداية في عهد جاك سوستيل، ثم غي موللي وأخيرا في عهد يورجيس مونوري وما احتوت عليه من تفاصيل.

أما الفصل الثالث فاحتوى على المفاوضات الجزائرية الفرنسية في عهد ديغول(1958-1962)، وأساليبه المتنوعة ومناوراته التي اعتمدها للقضاء على الثورة الجزائرية والعوامل التي غيرت من مواقفه ، و توجت باتفاقيات ايفيان (7-18 مارس 1962م).

في الفصل الرابع تعرضنا إلى الاستفتاء خلال فترة حكم شارل ديغول الذي سبقه بمشروع تقرير المصير للشعب الجزائري كأحد مناوراته وأعلن عنه في 16 سبتمبر 1959، لكن بوجه مختلف ووفق شروط محددة، ثم تعرضنا إلى استفتاء تقرير المصير في 8 جانفي 1961، حول إمكانية منح حق تقرير المصير للشعب الجزائري إلى الوصول إلى استفتاء

الاستقلال في 01 جويلية 1962 وموقف الجزائريين والمعمرين منه، مضمونه، شروطه إلى إعلان الاستقلال في 05 جويلية 1962

4-المنهج المتبع:

لإنجاز هذا البحث اعتمدنا على المنهج التاريخي الذي يعتمد على اختيار العنوان، ثم جمع المعلومات التاريخية، وبعدها تصنيفها ثم نقدها وبناء الموضوع، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لإنجاز هذا البحث المتواضع، حاولنا من خلاله جمع أكبر قدر ممكن من المادة المعرفية من جريدة المجاهد منذ صدورها سنة 1956 إلى غاية شهر مارس 1962 للإلمام بكل حيثيات البحث، إلاّ أنه واسع ومتشعب، وأفكاره متداخلة خاصة في الفصلين الثالث والرابع، لارتباط الحدثين في الإطار الزماني والمكاني وهي العلاقة المترابطة بين المفاوضات والاستفتاء.

5-أهم المصادر والمراجع المعتمدة في البحث:

من خلال العنوان فإن جريدة المجاهد هي أهم مصدر اعتمدنا عليه في جميع الفصول وقمنا بدعمه بعدة مصادر المصادر أهمها: سعد دحلب وكتابه المهمة منجزة من أجل الجزائر، رضا مالك: اتفاقيات ايفيان، بن يوسف بن خدة : نهاية حرب التحرير في الجزائر واتفاقيات ايفيان، أحمد بن بلة من خلال كتاب شاهد على العصر شارل ديغول، مذكرات الأمل، والتي تعتبر مصادر كانت في قلب الحدث، بل أحد مكوناته، لذلك لم تخل كتاباتهم من دوافع وميول شخصية وانتماءات فكرية.

6- من أهم الصعوبات:

خلال انجاز هذا البحث اعترضتنا بعض الصعوبات وهي الحصول على النسخ الكاملة لجريدة المجاهد (النسخة الورقية) صعوبة التحليل المقارنة بين الأحداث، وذلك لبعدنا عن البحث وضعف التكوين، ضيق فترة انجاز البحث، مع صعوبة التنسيق بين الطلبة أنفسهم، اختلاف في أسماء الشخصيات الواردة في أحداث البحث. والأماكن، وتباينها في جريدة المجاهد أو المصادر الأخرى.

وفي الأخير نقدم كل عبارات الشكر والتقدير للأستاذ المشرف الدكتور لزهر بديدة، الذي وفر لنا النسخ الكاملة من الجريدة، وبذل معنا جهود جبارة رغم ارتباطاته، إلى غاية الانتهاء من انجاز هذا البحث المتواضع الذي يعتبر أول تجربة لنا كطلبة باحثين خضنا في ميدان البحث العلمي الأكاديمي، مما يعني دون شك أنه لا يخلو من النقائص والأخطاء والهفوات، سواء في الجانب المنهجي أو في المتن، ونتمنى أن تفيدنا لجنة المناقشة في تصويبها، وتوجيهنا لتجنبها مستقبلاً، كما نرجو أن نكون قد وفقنا في تناول مرحلة من مراحل التاريخ الجزائري المليء بالأحداث والمناورات، الصراعات والتضحيات التي قدمها شعبنا من أجل الحرية والاستقلال.

الفصل الأول

التعريف بجريدة المجاهد

1-التعريف بجريدة المجاهد:

أدركت الثورة الجزائرية منذ اللحظات الأولى لاندلاعها بان الاعلام هو أحد الأسلحة الفعالة في العصر الحديث، وكان المسؤولون عنها يعلمون ان نجاحها يتوقف بدرجة كبيرة على الكفاح المسلح أولا ثم الدعية الإعلامية وتدويل القضية الجزائرية قصد الترويج للثورة والتعريف بها، قام المناضلون الجزائريون بإصدار جريدة المقاومة الجزائرية بثلاث طبعات تنشر في فرنسا وذلك سنة 1955م والمغرب في بداية 1956، وتونس في منتصف السنة .[1]

بدأت الثورة في اول نوفمبر 1954 الى جانب الرصاصات الأولى لتلك الليلة المباركة، كان اول عمل اعلامي لجبهة التحرير الوطني يتجه نحو قلوب الناس وعقولهم. وهو بيان اول نوفمبر الذي حدد مهام واهداف الثورة ومبادئها، غير ان هذا العمل الإعلامي لم يجد وسيلة إعلامية لتبليغه وتوصيله، الا عبر المنشور الذي وزع على نطاق لم يكن محدود، وتم تعميمه عبر وسائل الاعلام الأجنبية[2].

ويبدو ان الثورة في البداية لم تهتم بالإعلام كوسيلة ناجحة في ربح المعركة وعزل العدو. ولكن اعلام الدوائر الاستعمارية والحاجة الى كسب الراي العام الداخلي والخارجي، جعلت قادة الثورة يولون اهتماما خاصا للإعلام الوطني لتوضيح اهداف الثورة، والرد على الاعلام المضاد ولم يظهر اعلام الثورة في شكل ناضج، من اول مرة وانما ظهر في شكل يمكن تسميته بالبدائي، فقد تمثل أولا في الكتابات الحائطية، والمناشير المحلية والاتصالات الفردية بل حتى في وضع قصاصات على جثث الخونة بعد اعدامهم.[3]

يتفق معظم الذين درسوا اعلام الثورة ان البدء كان بالصحافة ثم لحقت بها الإذاعة ثم الوسائل الأخرى، من سينما ونشريات ومسرح ورياضة وغيرها من وسائل الدعاية والتبليغ

---

[1] – عبد الوحيد ، الاعلام والثورة الجزائرية ، مجلة الجيش ، العدد 494. ص 3 .

[2] – محمد دنوب ، صحيفة المجاهد ودورها في الاعلام الثوري ومهامه اثناء الثورة. طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 ، دار هومة، الجزائر ص 142

[3] – أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي ج 10 –1962/1954** دار البصائر الجزائر،2007.ص 210

ويمكن القول انه لم تظهر صحيفة رسمية ناطقة باسم جبهة التحرير قبل مضي سنة على من اندلاع الثورة. وأول عدد من جريدة المقاومة الجزائرية ظهر في اخر سنة 1955.

لتكون اول صحيفة ثورية ذات طابع وطني ناطقة باسم جبهة التحرير الوطني كما ساهمت في تنوير الراي العام الجزائري فأرفقت جبهة التحرير الوطني هذه الصحيفة بإصدار صحيفة ثانية هي صحيفة المجاهد في 15 جوان 1956. [1]

وقد ظهرت هذه الصحيفة لأول مرة كنشرة للثورة الجزائرية في مدينة الجزائر وكانت في حجم يزيد قليلا على الكراسة، وعدد صفحاتها لا يزيد عن ست صفحات وقد احتفظت بنفس الشكل وطريقة الإخراج في اعداد السنة الأولى.[2]

وهكذا أصبحت جريدة المجاهد بالإضافة الى جريدة المقاومة الجزائرية اللسان الناطق المأذون له أن يتكلم باسم جبهة التحرير الوطني كما سيكون المرآة التي تعكس فيها أعمال جيش التحرير الوطني. [3]

وتوقفت جريدة المقاومة عن الصدور بعد اصدار العدد 19 بتاريخ 15جويلية1957 واصبحت جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني.[4]

وكان هذا بقرار من مؤتمر الصومام 20اوت 1956 الذي وضع برنامجا جديدا للإعلام نتج عنه تغيير اسم المقاومة الى المجاهد. كما جعل جبهة التحرير هي التي تشرف على الاعلام تحت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ شعورا منها بأهمية الاعلام وضرورة توحيد مصدره، واسلوبه وتحديد جمهوره. كما قرر المؤتمر الغاء طبعات جريدة المقاومة المستمد اسمها فيما يظهر من المقاومة الفرنسية أيام الحكم الألماني، بينما اسم المجاهد له معنى إسلامي ويعتبر

---

[1] – أبو القاسم سعد الله المرجع السابق، ص 210

[2] – عواطف عبد الرحمان ، **الصحافة العربية في الجزائر. 1962/1954**، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر سنة 1985 ص 54

[3] – جريدة المجاهد، **لسان حال جبهة التحرير الوطني، ظهور الجريدة.** العدد الأول الجزائر 01–06–1956 ص 8

[4] – صالح عسول، **الدور الاعلامي والدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال جريدة المجاهد.**'' مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية ''تصدر عن كلية العلوم الإنسانية بجامعة العربي التبسي بتبسة المجلد الثاني، العدد السابع. جوان 2018 ص 12

من تراث المقاومة الوطنية الجزائرية عبر فترة الاحتلال الفرنسي، كما ان اسم المجاهد له تأثير خاص لدى الجماهير التي طلب منها الانضمام للثورة [1].

وأصبحت المجاهد تصدر في الجزائر وتونس وفرنسا في طبعة واحدة، وقد حدد مؤتمر الصومام الجبهات الإعلامية والويتها بالنسبة للثورة والوسائل الدعائية الملائمة لكل جبهة على النحو التالي:

1- الجبهة الداخلية: تتمثل في:

- الشعب الجزائري في الميدان والبوادي.
- جيش التحرير في الجبال.

2- الجبهة الخارجية: وتتمثل في:

- الراي العام العربي وخاصة المغرب العربي.
- الراي العام الغربي مع التركيز على الراي العام الفرنسي .[2]

وقد أشار المؤتمر الى ضرورة الابتعاد عن الدعاية الكاذبة والاعتماد على الحقائق. وان تكون الدعاية ناضجة وجدية وموزونة وماكرة على ان لا تفتقر الى الصلابة والصراحة والانقياد الثوري. وقد اعتمدت الدعاية الجزائرية اثناء الثورة بالنسبة لنشاطها في الجبهة الداخلية، على الوسائل التالية:

1- الصحف
2- الإذاعة السرية
3- لجان الدعاية الداخلية

اما بالنسبة للجبهة الخارجية فقد اعتمدت الدعاية الجزائرية على وسائل متعددة أهمها:

1-المجاهد:

- المجاهد العربية بالنسبة للراي العام العربي

[1] – أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ض 5 ''

[2] – عواطف عبد الرحمان ، المرجع السابق. ص 51

– المجاهد الفرنسية بالنسبة للراي العام الغربي

2– الإذاعة

3– مكاتب الاعلام

4– وكالة الانباء الجزائرية

5– السينما الجزائرية

6– الأسطوانات.

ولم تمر سنة عن صدور المجاهد حتى صدر قرار بترسيمها من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورتها الثانية والمنعقدة في 20–27 اوت 1957 لتصبح الناطق الوحيد باسم جبهة التحرير الوطني ابتداء من العدد الثامن.[1]

وبصفة عامة نجد ان جريدة المجاهد قد أصدرت خلال الثورة الجزائرية 120 عددا وصلنا 116 عددا أي أربعة اعداد مفقودة وتضمنت 1386 مادة إعلامية توزعت كما يلي: 114 افتتاحية، وعددان بدون افتتاحية، 209 مقالا، 273 تقريرا صحفيا. [2] و 200 تعليق و149 تحقيق صحفي، و50 حديث صحفي و 154 دراسة، و127 عمود.[3]

2– مراحل تطور صحيفة المجاهد:

عرفت صحيفة المجاهد اثناء الثورة المسلحة ظروف مختلفة الامر الذي جعلنا نميز من بينها ثلاث مراحل هامة:

أ– المرحلة الأولى:

[1] – عواطف عبد الرحمان، المرجع السابق ، ص 52

[2] – صالح عسول، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية ، المرجع السابق. ص 12.

[3] – لعوج نصر الدين، **رؤية الإعلامي زهير احدادن لجربة جريدة المجاهد في اعلام الثورة الجزائرية**، في المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية ، المجلد 07. العدد: 02 ديسمبر 2021. ص 202.

وقد عرفت بالحقبة الجزائرية ومن سماتها انها لم تكن اللسان المركزي الوحيد وتمتد.[1] هذه الحقبة من اول يوم صدرت فيه في جوان 1956 الى 25 جانفي 1957 حيث تم اكتشاف مقرها في حي القصبة ابان معركة مدينة الجزائر.[2]

كانت المجاهد تطبع على الرونيو Ronéo ومعنى هذا انها كانت تصدر في شكل كراسة اشبه الى منشور منها الى صحيفة وفي هذه المرحلة لم يكن لها محل ثابت مما أدى الى صعوبة جمعها وطبعها وتوزيعها. فالعملية كانت خطيرة جدا لأنها عملية تستلزم المكوث طويلا في مكان واحد بالمدينة وهذا يتنافى مع النشاط الثوري، ولأنها عملية تخلق حولها تنقلات كثيرة يمكن ان تثير انتباه العدو واكتشاف العملية وبالتالي تهديد المناضلين القائمين بها، رغم هذه الظروف المتنافية مع اصدار الجريدة فان المجاهد استطاعت ان تصدر ست مرات بالعاصمة تحت الاشراف المباشر لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ. [3]

ولقد وقعت احداث تعسفية عقب اضراب ثمانية ايام أو ما يعرف بمعركة مدينة الجزائر حيث العدو اكتشف مقر المجاهد بحي القصبة فدمر أجهزتها وكان مقرها في منزل المجاهد مصطفى بن نونيش وبهذا الحدث كانت المرحلة الأولى تعتبر ميلاد المجاهد ودخولها ساحة المعركة من اليوم الأول ودامت هذه المرحلة ثمانية أشهر من جوان 1956 الى جانفي 1957 لتبدأ مرحلتها الثانية. [4]

ب-المرحلة الثانية:

وقد عرفت هذه المرحلة بالحقبة المغربية فإنها تبدأ مع العدد الثامن أي بعد توقف دام ثمانية أشهر تمتد من 25 جانفي 1957 الى 05 اوت 1957.[5]

---

[1] – احمد حمدي **الثورة الجزائرية والاعلام**. المرجع السابق، ص 121

[2] – المصدر نفسه ، ص 122

[3] – زهير حدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر** ، 2012،.ص 112.

[4] –نصيرة هبوب.، المرجع السابق، ص 8

[5] – احمد حمدي، المرجع السابق، ص 122

طبعت المجاهد في تطوان المغربية بإشراف لجنة التنسيق والتنفيذ أي بعد خروجها من العاصمة نتيجة اضراب فيفري 1957. [1]

حيث عادت للظهور من جديد، بنقلها من مرحلة النشرة الى مرحلة الصحيفة والمطبعة بدلا من الرونيو وكذلك خرجت المجاهد من مرحلة السرية الى العلنية كما انها حملت بلاغ لجنة التنسيق والتنفيذ الذي يعلن ان المجاهد هي اللسان المركزي الوحيد لجبهة التحرير الوطني، والمعبر عنها.

وبذلك تم تغيير شعار الصحيفة من لسان حال جبهة التحرير الوطني الى اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني كما تم حذف الثورة من الشعب والى الشعب ثم يعود من جديد من العدد التاسع الى يومنا هذا. [2]

كانت المجاهد تطبع حوالي 5000نسخة من مطبعة اسبانية في شكل جريدة هذه المرة وعلى ورق شفاف، وتسرب الى الجزائر عن طريق الحدود خفية كما كانت تطبع كمية أخرى لتوزيعها في الخارج وبهذه الطريقة ظهر منها ثلاثة اعداد هي الثامن والتاسع والعاشر، اما السابع فيبدو انه طبع في فبراير ولكنه لم يوزع بطريقة عادية. [3]

غير ان الظروف التي كانت تعرفها تطوان في ذلك الوقت وان كانت ملجا محميا نوعا ما من النفوذ الفرنسي وتدخل اليد الحمراء نظرا لكونها كانت تحت السيطرة الاسبانية هذه الظروف لم تكن مواتية لتحقيق طموحات قادة الجبهة والمسؤولين، على جريدة المجاهد ولذا اختاروا مدينة تونس لتفتحها على الخارج وكانت مقرا لإقامتهم وبالتالي اصبحت مقرا للجريدة وهكذا لم تمكث المجاهد الا بضعة أشهر. [4]

[1] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 212

[2] – احمد حمدي. ، المرجع السابق، ص 122

[3] – أبو القاسم سعد الله. المرجع السابق، ص 212

[4] – زهير حدادن، المرجع السابق ، ص 112.

ج – المرحلة الثالثة:

اما هذه المرحلة فسميت بالحقبة التونسية فتبدئ عقب انعقاد الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة المنعقد في الفترة الممتدة من 20الى 27 اوت 1957 وكان من نتائج هذه الدورة ان جرى توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ وزيادة عدد أعضائها من 5 الى 14 عضوا كما نوقشت في هذه الدورة عدة مشاكل منها مسالة تمويل وتوزيع صحيفة المجاهد ونقل مقرها من المغرب الى تونس لان الأوضاع في المغرب أصبحت غير ملائمة. [1]وتعتبر هذه المرحلة الأطول والأكثر استقرارا وهي تبدأ من نوفمبر 1957 الى الاستقلال 1962. [2]

وكان يشرف على المجاهد الشهيد عبان رمضان الذي قرر فصل تحرير الطبعة العربية عن الطبعة الفرنسية على أساس ان التوجه الإعلامي داخليا بالنسبة للدول العربية يختلف عن التوجه الإعلامي بالنسبة لأوروبا والراي العام العالمي وبعد استشهاد عبان رمضان تولى الاشراف على المجاهد احمد بو منجل وكان نائبا لعبان رمضان في الاشراف على المجاهد. [3]

وخلال هذه المرحلة صدرت المجاهد في طبعتين تونسية ومغربية – تطوان ثم الرباط – وكانت طبعة تونس هي الاصلية اما المغربية فقد كانت مصورة على التونسية، وفي تونس اصبحت للمجاهد مكانة صحفية وإعلامية مرموقة في الأوساط السياسية سواء منها الداخلية او الخارجية، ومن حيث المبدأ كانت تصدر نصف شهرية غير انها لم تكن منتظمة وكان المسؤول عن الطبعتين العربية والفرنسية هو رضا مالك بينما كان محمد الميلي ومنور مروش مسؤولين على النسخة العربية، وفرانس فانون مسؤولا على النسخة الفرنسية.[4]

وقد ظلت المجاهد على هذا الوضع الى ان تم اعلان تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 – العدد29–وأصبحت المجاهد تابعة راسا لوزارة الاخبار التي كان يراسها

[1] – احمد حمدي، المرجع السابق، ص 122–123

[2] – أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص 212

[3] – عواطف عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 55

[4] – أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص 213

محمد يزيد وظلت تحت اشراف الوزارة حتى اعلان استرجاع الاستقلال، وقد قامت المجاهد خلال سنوات الثورة بدور كبير في اطلاع الراي العام العالمي.[1] على مجريات الاحداث التي استطاعت بها الثورة الوصول الى الاستقلال.

3 – اهداف جريدة المجاهد:

عملت الجريدة على اظهار حقيقة الثورة الجزائرية وتعبئة وتوجيه الراي العام الجزائري والخارجي وقد استطاعت ان تعكس بصدق مراحل الكفاح المسلح للشعب الجزائري والمقاومة الباسلة التي ابداها الشعب الجزائري يوما بعد يوم ان تكشف الدور الذي قامت به جبهة التحرير في قيادة النضال المسلح للشعب الجزائري حتى 19 مارس 1962 وقف إطلاق النار واسترجاع الشعب الجزائري لسيادته الكاملة.[2]

4 – اهم القضايا التي عالجتها جريدة المجاهد:

أولت المجاهد اهتماماتها الأولى لشرح وتحليل سياسة جبهة التحرير الوطني الجزائري سواء ما يتعلق منها بسيرة الثورة واتجاهها العام، أو ما يتعلق بعلاقاتها الخارجية، وكانت المجاهد تحاول أن تعكس سياسة جبهة التحرير في جانبين هامين:

أولا: حرصها على استقلالها الفكري والسياسي رغم ما كان يحيط بها من مؤثرات عديدة ومتنوعة.

ثانيا: الثبات على الخط الثوري الذي رسمته جبهة التحرير لنفسها وأعلنته في بيانها في اول نوفمبر سنة 1954وهو الحصول على الاستقلال.[3]

كما كانت المجاهد تعكس سياسة الجبهة الخارجية، من ناحية نشاطها الدبلوماسي والإعلامي، وحرصها على الاحتفاظ بتأييد أكبر عدد ممكن من الدول والحركات التحررية

[1] – عواطف عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 55

[2] – المرجع نفسه ، ص 56

[3] – المرجع نفسه، ص 91

والثورية في العالم وذلك تأكيد لنزعتها التحررية والاشتراكية وقد حاولت المجاهد ان تعكس موقف الجبهة من المعسكر الغربي الذي كان يمول فرنسا بالأسلحة والعتاد الحربي.[1]

كما اهتمت بالجوانب الفكرية والايدولوجية، فأكثرت من الدراسات النظرية التي تعالج قضايا الفكر السياسي والثورات المعاصرة، كما حرصت على تكوين المناضلين تكوينا ايدولوجيا، بدعم تكوينهم الثوري حتى لا يظلون متكيفين بالمحرك العاطفي وحده في النضال اقتناعا منها بان التكوين الأيديولوجي لا يقل اهمية عن الكفاح المسلح والى جانب ذلك اهتمت المجاهد بالسياسة الخارجية، لدول العالم الثالث فساندت الحركات التحررية سواء في اسيا او افريقيا او أمريكا اللاتينية واستطاعت أن تبرز من خلال مقالاتها كل ألوان القمع والإرهاب التي تسلطها قوى الاستعمار العالمي على الحركات التحررية . [2]

[1] – عواطف عبد الرحمان ، المرجع السابق، ص 92

[2] – المرجع ، نفسه ص 93

الفصل الثاني

بداية الاتصالات الأولى للمفاوضات 1955-1958

تمهيد:

أكدت جبهة التحرير الوطني منذ نشأتها سنة 1954 على ضرورة الاعتماد على الكفاح المسلح بهدف تحقيق الاستقلال إلى جانب رغبتها في السلم عن طريق فتح باب المفاوضات مع السلطات الفرنسية وهو ما تضح من خلال بيان أول نوفمبر 1954، وبذلك الموازنة بين العمل العسكري في الداخل والنشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج.[1]

وهو ما اتضح من خلال الاتصالات السرية مع طرف الفرنسي الذي وجد فيها مجالا لجس النبض، والبحث عن نقاط الضعف، وايجاد أساليب لاستهداف الثورة من الداخل والخارج، وبالتالي تكررت الاتصالات في فترات متقطعة ما بين سنوات 1955–1958 دون أن تحقق نتائج تذكر.[2]

1- الاتصالات السرية في عهد جاك سوستيل Jaques Soustelle:

عين فرانس منديس[3] جاك سوستيل[4] حاكما عاما على الجزائر الذي استلم مهامه يوم 15 فيفري 1955م، وأمام تنامي العمليات العسكرية للثورة الجزائرية، اتضح للسلطات الفرنسية أنهم أمام حركة شعبية لا ترضى بالإصلاحات السطحية التي تقوم بها، لذلك اتجه تفكيرهم إلى تسطير خطة مزدوجة للقضاء على الثورة سياسيا وعسكريا.[5]

---

[1] مقدم سيد أحمد، **المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر، 1960-1962م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه **في التاريخ الحديث والمعاصر**، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017، ص30.

[2] المرجع نفسه، ص31.

[3] منديس فرانس ولد بباريس 11 جانفي 1907، سياسي فرنسي ينحدر من عائلة من أصل يهودي برتغالي استقرت ببوردو ولوفيي وباريس.

[4] جاك سوستيل، اسمه الحقيقي بن سوسان من أصول يهودية، ولد في نوفمبر 1912 نمونبلييه، تابع تكوينا جامعيا في الفلسفة وعلم الاجتماع بدأ مساره السياسي بانضمامه إلى لجنة المثقفين المناهضين للنازيه واستغل بتدريس علم الاجتماع، ونائب مدير متحف الاسنان سنة 1937.

[5] المجاهد، العدد92، مارس 1961، ص3.

بدأت أولى الاتصالات بين الرائد فانسان مونتاي ومصطفى بن بولعيد بسجنه في تونس، لكن هذا الحوار لم يثمر عن أي نتيجة تذكر. كما التقى مع بن خدة بسجن سركاجي دون تحقيق أي هدف يذكر.[1]

كما تم تنظيم عدّة اتصالات بكل من فرحات عباس، الأحول حسين، والشيخ خير الدين، وكذلك أحمد فرانسيس لكنها لم تحقق أي نتائج تذكر. فقد حاولت الادارة الاستعمارية الاتصال بمختلف السياسيين داخل الجبهة أو خارجها، محاولة بذلك التعرف على النوايا، او إحداث تصدعات داخلية.[2]

من جهتهم حاول بعض المثقفين الفرنسيين إبراز الوجه الحقيقي للحرب، ففي شهر سبتمبر اتصل الصحفي روبرت بارات بقادة المنطقة الرابعة، استقبل من قبل أعمر أوعمران، وأجرى معه لقاء صحفيا بحضور عبان رمضان، وفي 15 ديسمبر ألقت عليه الشرطة القبض بتهمة عدم التبليغ عن الخارجين عن القانون وجاء بعده ألبير كامو الذي قرر في سبتمبر أن يكتب سلسلة مقالات يعبر فيها عن أفكاره التي تعمل لصالح جزائر – فرنسية أكثر عدالة وانسانية، ليروج في بداية 1956، لفكرة الهدنة المدنية التي ساندها فرحات عباس فحضر اجتماع 22 جانفي 1956 بالقصبة، تحدث فيها عن السلم والتعايش على أرض الجزائر وإبقاء الأمل في حل سلمي للقضية الجزائرية.[3]

---

[1] أمال شلبي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، كلية العلوم الانسانية، جامعة باتنة، 2005-2006، ص146.

[2] مقدم سيد أحمد، المرجع السابق، ص46.

[3] المرجع نفسه، ص47.

تواصلت جهود جاك سوستيل من أجل إيجاد حل للقضاء على الثورة الجزائرية، وذلك بالتفكير في استخدام الورقة المصالية ضد الثورة، حيث خاطب الأستاذ ماسنيون[1] في نوفمبر 1955 قائلا:" سيكون مصالي هو ورقتي الأخيرة". وهو التصريح الذي أوردته جريدة المجاهد في عددها 92 في مارس 1961.[2]

ويهدف تحقيق ذلك طالب بعض الوزراء الفرنسيين بإطلاق سراح مصالي الحاج، ومنحه كامل الحرية لعله ينجح في تفكيك الثورة، والقضاء على الالتفاف الشعبي حولها، لكن التخوف كان حول إمكانية تصفية مصالي من قبل قادة جبهة التحرير الوطني.[3]

2-الاتصالات السرية في عهد غي موللي 1 فيفري 56 إلى 1957/6/13:

في أواخر جانفي 1956 تشكلت حكومة غي موللي[4] اجتمع أندري ماندوز أستاذ الآداب في جامعة الجزائر آنذاك بكل من عبان رمضان، ويوسف بن خدة في الجزائر العاصمة،[5] ثم توجه إلى باريس وأعلم منديس فرانس الذي كان وزير الدولة في حكومة غي موللي باستعداد الجزائريين للدخول في مفاوضات على أساس الاستقلال التام للجزائر.[6]

سعى قادة الثورة الجزائرية إلى استغلال الظروف السياسية الممكنة لحمل فرنسا على التفاوض السياسي من أجل الوصول إلى حل مشرّف، وتفاديا للمزيد من الخسائر البشرية، وتخفيفا لمعاناة الشعب الجزائري.

---

[1] ماسنيون، (1883-1962) من أكبر المستشرقين الفرنسيين وأشهرهم، وقد شغل عدة مناصب مهمة كمستشار وزارة المستعمرات في شؤون شمال إفريقيا، وكذلك الراعي الروحي للجمعيات البشرية في مصر.

[2] المجاهد، العدد 92 ، المصدر السابق، ص3.

[3] المصدر نفسه، ص3.

[4] غي موللي: سياسي فرنسي من مواليد 1905/12/31، وتوفي في 1975/10/3 بباريس، كان أمينا عام للأسفيو من 1946-1969، رئيسا للمجلس في ظل الحكومة الرابعة في فيفري 1956 إلى جوان 1957.

[5] دحو ولد قابلية، **اتفاقيات ايفيان الاتصالات، المحادثات والمفاوضات إبان ثورة التحرير الوطني، 1954-1962**، ص3.

[6] جريدة المجاهد، العدد 92 ، المصدر السابق، ص6.

أما غي موللي فقد رفض عرض قادة الثورة وبقي متمسكاً بمثلثه المشهور وهو وقف إطلاق النار إجراء انتخابات ثم التفاوض، الذي رفضته جبهة التحرير الوطني وهو ما أدى إلى فشل اللقاء:[1]

ثم اتصل شارل اندري جوليان وروني ستيب بعبان رمضان، وبن خدة، اللذان أكدا بأن جبهة التحرير الوطني مستعدة لأن توجه وفدا يترأسه عبان رمضان وزيغود يوسف، كريم بلقاسم، ومصطفى بن بولعيد وكذلك أعضاء الوفد الخارجي الذي كان في القاهرة، كي يجتمعوا بممثلين عن الحكومة الفرنسية، بشرط اطلاعها على أسماء أعضاء الوفد الفرنسي للتعرف على حجم الصلاحيات التي منحت له، وهل يستطيع إبرام اتفاقيات معها.[2]

كما اشترط أعضاء الجبهة جوازات مرور تمكنهم من مغادرة الجزائر والعودة اليها دون التعرض إلى أي خطر خاصة إذا فشلت المفاوضات لكن غي موللي رفض هذه الشروط بحجة أن الوفد الجزائري يتكون من شخصيات هامة جدا يمكن أن تتعرض للاعتقال أو التصفية.[3]

كما اقترح مندس فرانس عقد اجتماع بين موظف فرنسي، وممثلين عن الجبهة أقل أهمية، إلا أن هذه الأخيرة رفضت ذلك وأكدت تمسكها بالعرض الذي قدمته بناء على أن القادة الأساسيين للجبهة التحرير هم وحدهم الذين يستطيعون أن يوقعوا على اتفاقية ايقاف القتال وأن ينفذوها في الحين، لذلك فشلت المحاولات الأولى التي بدأت على يد اليساريين الفرنسيين عند هذا الحد.[4]

تواصلت الاتصالات من جديد بين الطرفين الفرنسي والجزائري من جديد في بداية شهر أفريل 1956 عندما اجتمع جوزيف بيجارا –النائب الاشتراكي في مجلس الإتحاد الفرنسي –

---

[1] ميلودي سهام، **مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية**، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، العدد الثاني، 1436هـ–2015م، ص2.

[2] المجاهد ،العدد 92 ، المصدر السابق، ص 6.

[3] المصدر نفسه، ص 6.

[4] المصدر نفسه، ص 7.

محمد خيضر، عرض بيجارا على الممثل الجزائري مثلث غي موللي المعروف: إيقاف القتال – الانتخابات ثم المفاوضات مع النواب حول الدستور المقبل للجزائر.[1]

أما رد محمد خيضر هو تأكيده على أن جبهة التحرير الوطني لن توافق على أن تتفاوض مع فرنسا إلا إذا أقرت بمبدأ دولة جزائرية تتمتع بكل مواصفات السيادة، وقف اطلاق النار مقابل إعلان نية الاعتراف باستقلال الجزائر وانتهى هذا الاتصال بالفشل.[2]

كما طالب محمد خيضر بجوازي مرور حتى يتمكن اثنان من قادة الجبهة في الخارج من الالتحاق بالداخل والاجتماع بهم، وأجاب ممثل السلطات الفرنسية موافقة غي موللي ولاكوست على منح جوازي المرور، من غير أن يضمنا أمن صاحبيهما، بحجة أن مصالح الأمن العسكرية غير مطلعة على هذه الاتصالات.[3]

في يوم 8 جويلية 1956 ببلغراد تم الاتصال الثاني برعاية جوزيف بروز تيتو، مثل الجانب الجزائري محمد يزيد واحمد فرنسيس وبيير كومين نائب الكاتب العام للحزب الاشتراكي الفرنسي، وبيير هيربوت من الجانب الفرنسي، عرض الفرنسيون من جديد نظريتهم في إيقاف القتال ثم الانتخابات ثم المفاوضات مع النواب، ودافع الوفد الجزائري عن نظريته أيضا، وهي أن إيقاف القتال لا يمكن أن يتم إلاّ بعد الوصول إلى اتفاق سياسي يشمل مجموع السكان.[4]

بالرغم من فشل الاتصالات إلاّ أن الطرفين الفرنسي والجزائري واصلا اللقاءات السرية وذلك يومي2 و3 سبتمبر1956 في روما،[5] حيث مثل الوفد الجزائري محمد يزيد ومحمد خيضر وعبد الرحمن كيوان، وهيربوت، وكازيل مثلا الوفد الفرنسي، اقترح الوفد الفرنسي تكوين هيئة تنفيذية جزائرية تشمل صلاحياتها كل ميادين السياسة الداخلية ما عدا المتصلة بقانون

---

[1] المجاهد، العدد 92، المصدر السابق، ص 7.

[2] المصدر نفسه ص 7

[3] المصدر نفسه ، ص 7.

[4] المصدر نفسه، ص 7.

[5] يوسف بن خدة، **اتفاقية إيفيان – نهاية حرب التحرير في الجزائر** ... لحسن زغدار ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1987، ص 15.

الأحوال الشخصية لأوروبي الجزائر لم تتشكل هيئة جزائرية –فرنسية تتصرف في ميادين الدبلوماسية والاقتصاد والأمن العسكري، ونظام الحريات الفردية والعمومية.[1]

أما الوفد الجزائري في هذه المقابلة فقد طلب أجلاً يتمكن خلاله من عرض هذه المقترحات على مسؤولي الجبهة في الداخل، كما اقترح تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة تتعهد بتسيير المفاوضات العلنية الرسمية، وتساهم في تسيير شؤون الجزائر، إلى أن تتم الانتخابات.[2]

وفي يوم 22 سبتمبر تمت مقابلة اخرى ببلغراد حضرها هيربوت من الجانب الفرنسي، وخيضر مرفوقا بالدكتور محمد الأمين دباغين رئيس الوفد الخارجي الجزائري، واقترح الوفد الجزائري أن تكون المسائل المشتركة بين الصلاحيات الفرنسية والجزائرية موضوع اتفاقيات ثنائية مع امكانية الإعلان من استقلال الجزائر كشرط مطلق، وطلب هيربوت أن يطلع حكومته على هذه المقترحات في انتظار مقابلة أخرى.[3]

تماطلت الحكومة الفرنسية في الرد على هذه المقترحات لعدم جديتها في التفاوض، ومحاولتها كسب الوقت، وهو ما اتضع في يوم 22 أكتوبر 1956 في حادثة القرصنة الجوية المشهورة لطائرة الزعماء الخمسة وبالتالي توقفت المفاوضات الشبيهة بالرسمية.

في نفس الوقت الذي كانت تجرى فيه اتصالات بروما والقاهرة وبلغراد جرت اتصالات في الجزائر لكنها أقل أهمية من الأولى، وهي عبارة عن محاولة لجس النبض، ففي صيف 1956 رخص روبير لاكوست للباشاغا بو طالب من أجل الاتصال بعبان رمضان والعربي بن مهيدي، الذي قدم تقريره إلى ألم باي. مدير الشؤون السياسية في وزارة الجزائر آنذاك لكن بو طالب ألقي عليه القبض بعد ذلك بأشهر بحجة العثور على كمية من القنابل في منزله.[4]

---

[1] المجاهد ،العدد 92، المصدر السابق، ص7.

[2] المصدر نفسه، ص 7.

[3]. المصدر نفسه، ص7.

[4] المصدر نفسه ، ص7.

3-الاتصالات السرية في عهد بورجيس مونوري Borges Monnory:

بعد سقوط حكومة غي موللي في جوان 1957 وقيام حكومة بورجيس مونوري كلف غوبور يسنييز عضو ديوان كريستيان بينو للاتصال بممثلي الجبهة في تونس، وكان يحمل رسالة بإمضاء بولوش مدير ديوان بورجيس مونوري، وحل بتونس يوم 5 جويلية 1957[1]، بصفة ملاحظ لتتبع أشغال مؤتمر النقابات العالمية الحرة، ليتصل ببعض ممثلي الجبهة الذين أعلموه أن استئناف المفاوضات ممكن بشرط أن تصدر الحكومة الفرنسية بيانا تعترف فيه بالجنسية الجزائرية، فقرر أن يطلع حكومته على هذا الموقف على أن يعود لتونس في 19 جويلية.[2]

أنكر بورجيس مونوري أمام المجلس الوطني الفرنسي أن يكون قد كلف غوبور يسنييز بالاتصال بالجبهة.[3]

في الوقت نفسه كانت الصحافية والكاتبة الفرنسية جيرمين تيالون، تزور محتشدات الجزائر بصحبة وفد من اللجنة الدولية المناهضة لنظام المحتشدات، وعرض عليها طالبان أن تجتمع في 9 جويلية 1957 بإثنين من مناضلي الجبهة فقبلت، وتبين أحدهما هو ياسف سعدي، ودار بينهما الحديث عن العمليات الإرهابية الأوروبية، وعمليات الفدائيين.[4]

---

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، في القرنين 19و 20 ، ثورات القرن العشرين الطبعة الأولى ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر 2009 ص305.

[2] جريد المجاهد، العدد 92 ، المصدر السابق، ص8.

[3] المصدر نفسه، ص8.

[4] المصدر نفسه، من 8

في يوم 8 جويلية أطلعت جيرمين بورجيس مونوري بالأمر فطلب منها أن تجتمع به من جديد وتبحث معه إمكانية تنظيم مقابلة بين ممثلي حكومته ومندوبي لجنة التنسيق والتنفيذ.[1] تمت هذه المقابلة في 27 جويلية 1957، وكان جواب ياسف سعدي أن لجنة التنسيق والتنفيذ هي وحدها التي تستطيع تنظيم هذه المقابلة، وأن أعضائها قد غادروا الجزائر، وبعد ذلك بشهرين ألقي القبض على ياسف سعدي وحكم عليه بالإعدام.[2]

من خلال ما سبق نستخلص أن السلطات الاستعمارية كانت تهدف من خلال الاتصالات الأولى بالأطراف الجزائرية سواء جبهة التحرير الوطني، أو سياسيين آخرين أمثال مصالي الحاج وفرحات عباس –قبل التحاقه بالثورة –إلى جس النبض، وعزل الثورة، وتفكيك الالتفاف الشعبي حولها، وكسب التأييد العالمي والفرنسي إلاّ أن جميع الاتصالات كان مصيرها الفشل، حيث أكد الطرف الفرنسي على ضرورة وقف القتال و كان الهدف الذي تسعى إليه الجبهة هو السيادة والاستقلال.

[1] المجاهد ، العدد 92 ، المصدر السابق ، ص8.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص305.

الفصل الثالث

المفاوضات الجزائرية الفرنسية في عهد ديغول

(1958-1962)

تمهيد:

إن الأحداث التي عرفتها الجزائر منذ اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954، وذلك بهدف تحقيق الاستقلال، والقضاء على الوجود الفرنسي، ساهم في عدة اضطرابات في الداخل الفرنسي، أثرت على أنظمة الحكم فيها وذلك بدعم من أوروبي الجزائر، وبعض الجنرالات العسكريين الرافضين للمفاوضات، والذين يسعون إلى المحافظة على امتيازاتهم في الجزائر، وكانت الجمهورية الفرنسية الرابعة هي آخر الجمهوريات التي تم اسقاطها بعد انقلاب عسكري في 13 ماي 1958،[1] بقيادة الجنرال ماسو، ونظرا للمكانة التي يحملها الجنرال ديغول في فرنسا كمخلّص ومنقذ فقد تم استدعاؤه ليستلم السلطة في جوان 1958 ... ويسعى للقضاء على الثورة الجزائرية.

شكّلت عودة شارل ديغول إلى السلطة حدثا هاما ليس فقط على مستوى فرنسا فحسب، بل على مستوى الثورة الجزائرية، لأنها تعرف معنى وصول ديغول للحكم وهو الذي يتميز بدهاء وخبث وعنف،[2] لذلك بمجرد استلامه السلطة باشر في معالجة القضية الجزائرية بالاعتماد على جميع الأساليب، لأنه يدرك تأثيرها على استقرار فرنسا، فبدأ بعمليات عسكرية مكثفة، ومشاريع اقتصادية (أكتوبر 1958) واستعان بالجنرالات الأكثر دموية (سالان – ماسو) وعرض على الثوار والسياسيين سلم الشجعان أكتوبر 1958. إلاّ أنه أدرك أن الثورة أقوى من ذلك وليس له حل سوى الدخول في مفاوضات – لا تخلو من مناورات – ومنح الجزائر حق تقرير مصيرها.[3]

---

[1] شارل ديغول، مذكرات الأمل، **لتجديد (1958–1962)**، تر، سموحي فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص23–24.

[2] المصدر نفسه، ص ص، 117–118.

[3] المصدر نفسه، ص54.

1-الاتصالات السرية في عهد ديغول (1958-1960):

بدأت الاتصالات الأولى بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ والكاتب جان عمروش والسيد أوليفي فيشار، حيث أكّد الأخيرين موافقة الجنرال ديغول على تسوية القضية الجزائرية عن طريق التفاوض مع جبهة التحرير الوطني.[1]

استمرت هذه الاتصالات بين عمروش وعبد الرحمان فارس[2] كممثلين للطرف الفرنسي بتكليف من الجنرال ديغول، وفرحات عباس، كريم بلقاسم ممثلين عن جبهة التحرير الوطني عدة مرات في سويسرا ثم في تونس ، تم التطرق إلى القضية الجزائرية، من أجل إيجاد الحلول المناسبة، حيث اقترح شارل ديغول تكوين دولة مستقلة تكون في البداية عضوا في المجتمع الفرانكفوني الافريقي، ثم دولة مشتركة مع تونس والمغرب، لكن فرحات عباس رفض هذه الاقتراحات،[3] ثم تم طرح اقتراح ديغول بشأن إنهاء الحرب في الجزائر وذلك من خلال مثلث جديد هو إجراء الانتخابات، وقف القتال، ثم الدخول في مفاوضات، لكن أعضاء الوفد الجزائري رفضوا ذلك.[4]

وواصل ديغول محاولاته اقناع الطرف الجزائري بمقترحاته، حيث أرسل دعوة إلى فرحات عباس بواسطة عبد الرحمان فارس ليدعوه للقاء في باريس مع كل الضمانات الأمنية الموقعة من جورج بومبيدو، لكن فرحات عباس رفض وأكّد أنها دعوة سابقة لأوانها.[5]

---

[1] عمار ملاح، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس إلى سبتمبر 1962**، انتاج جمعية أول نوفمبر 1954 لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ب، ن، ص122.

[2] عبد الرحمان فارس ولد 1911، ترأس المجلس الجزائري في الجنوب عام 1953، ثم مؤلفا في القليعة حاولت فرنسا استغلاله في خططها لمواجهة الثورة، استقر سنة 1956 بفرنسا، عمل مع فيدرالية الجبهة عن طريق جمع التبرعات.

[3] حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، ب ت.

[4] المجاهد، العدد92، المصدر السابق ص08.

[5] عبد الرحمان فارس، **الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965**، تر، مسعود الحاج مسعود، دار القصبة والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص، 103-105.

كما عقد الجنرال ديغول لقاء مع عبد الرحمان فارس في فرنسا، حيث تم التطرق إلى عدة محاور بما في ذلك المجلس التأسيسي الأول، وقانون الجزائر والجمعية الجزائرية، وكمحاولة من ديغول لاستمالة عبد الرحمان فارس واستغلاله في المفاوضات. فقد عرض عليه المشاركة في حكومته كوزير دولة غير أنه طلب استشارة قادة جبهة التحرير الوطني، التي حثّه على أن يدخل من مفاوضات جدية معها باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري.[1]

عرفت المفاوضات الجزائرية الفرنسية تطورا منذ أن أعلن ديغول في 16 سبتمبر 1959 اعترافه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأعلنت الحكومة الجزائرية في بيان 28 سبتمبر استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال وضمانات تقرير المصير.[2]

في 10 نوفمبر من السنة نفسها عرض ديغول علانية على قادة الثور الجزائرية التفاوض لإنهاء المعارك، فقبلت جبهة التحرير الوطني الدخول فيها يوم 20 نوفمبر، وكلفت الحكومة المؤقتة الثوار الخمسة المعتقلين في سجون فرنسا لإدارة هذه المفاوضات، لكن ديغول رفض ذلك بحجة أنهم خارج المعركة، وبالتالي فشلت هذه المحاولات الأولى في تقريب وجهات النظر بين الطرفين.[3]

في هذا الصدد يقول أحمد بن بلة، في حصة شاهد على العصر التي يديرها الدكتور أحمد منصور في قناة الجزيرة:" كان لدينا استعدادا أن نقوم بهذا العمل في هذا الاتجاه، فنحن لم نرفض مطلقا من قبل أي اتصالات للتفاوض مع الفرنسيين، معنى ذلك أننا كنا مستعدين دائما للتفاوض، لكن أنا لا أعرف الأسباب التي دفعت ديغول إلى رفض ذلك، ومن الصعب

[1] عبد الرحمان فارس، المرجع السابق، ص108.

[2] المجاهد، العدد 92، المصدر السابق، ص8.

[3] المصدر نفسه، ص8.

علينا أن نترجم أبعاد موقفه وربما كان يرى أنه كنا مفاوضين حقيقيين، فإن هذا السبب له متاعب أكبر في التفاوض، ولن يستطيع أن يحقق ما يريده"[1]

من جهتها تابعت جريدة المجاهد المراحل التي مرت بها المفاوضات خاصة بعد إعلان تقرير المصير، حيث أوضحت الجريدة المحاولات التي قام بها ديغول لتشويه تقرير المصير ومحاولة إفراغه من معناه الحقيقي، وفي هذا الجانب تعرضت الجريدة في عددها 59 في 11 جانفي 1960، في الافتتاحية بعنوان السراب الحقير أو القوة الثالثة إلى المحاولات التي قامت بها الحكومة الفرنسية كخلق قوة ثالثة من بقايا المصاليين في فرنسا، وبعض العملاء الجزائريين المعروفين – حسب وصف الجريدة – مثل الشيخ التجاني في الصحراء، وبلابيش في وهران، والقاضي بن حورة في الجزائر العاصمة وقد أطلق عليهم ديغول اسم الحزب الكبير للرقي الجزائري وهي التي يجب أن تحضر أي مفاوضات تفتحها فرنسا مع جبهة التحرير.[2]

واصلت جريدة المجاهد تحليلها للأحداث في الافتتاحية نفسها، حيث أكدت أن محاولات ديغول منذ تسلمه السلطة سواء العمليات العسكرية أو إيجاد قوة ثالثة سوف يكون مصيرها الفشل، وإذا كان ديغول يريد السلم حقا، فعليه التفاوض مع جبهة التحرير الوطني التي ما زالت على استعداء للتفاوض معه سنة 1960 بنفس الحماسة التي كانت عليها مع غي موللي سنة 1956، الذي لم يكن له الجرأة على السير إلى النهاية – حسب وصف الجريدة – كما أن جبهة التحرير الوطني أكدت سعيها للسلام وأنها لا تريد خسائر بشرية، في الوقت نفسه ترفض الخيانة والاستسلام سواء للطرف الفرنسي أو الدول الأخرى.[3]

---

[1] أحمد المنصور، شاهد على العصر، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر**، ط2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص160

[2] المجاهد، العدد59، 11 جانفي 1960، **السراب الحقير أو القوة الثالثة**، ص3.

[3] المجاهد، العدد 59، المصدر نفسه ، ص3.

في فيفري 1960 اجتمع المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان[1] بوزير التسليح والتموين الجزائري عبد الحفيظ بوصوف فحدّثه من الشروط التي ترغب الحكومة الجزائرية في توفرها حتى يتمكن الشعب الجزائري من تقرير مصيره بحرية، فأطلع أندري جوليان ألم بارودي سفير فرنسا على المحادثة، فقدم بدوره تقريرا عنها إلى باريس ليضبط الشروط الفنية للاجتماع بين ممثلي الحكومتين، لكن ديغول لم يرد على هذا العرض.[2]

كما سعى الجنرال ديغول إلى محاولة إحداث انقسام داخلي بين قادة جبهة التحرير الوطني، وذلك بعد التقاط المخابرات الفرنسية لمكالمة أجراها سي صالح مع الهواري بومدين التي عبّر فيها عن استياءه من الحكومة المؤقتة لعدم تأمينها الدعم للداخل ويقصد السلاح، وذلك من خلال تنظيم اتصال سري بين المخابرات الفرنسية وصالح زعموم في 28 مارس 1960، اتفقا على منح المفاوضات مع رئيس فرنسا.[3]

كان آخر لقاء بين قادة الولاية الرابعة والمخابرات الفرنسية يوم 2 جوان 1960، والذي تقرر فيه السفر لملاقاة ديغول فتوجه سي صالح رفقة محمد بونعامة، ولخضر بوشامة إلى باريس، حيث رفض طلبهم لملاقاة معتقلي الثورة الجزائرية بحجة سرية الزيارة، وتفاديا أن يصل الخبر إلى الحكومة المؤقتة التي ستفسد اللقاء، ليلتقوا مع ديغول يوم 10 جوان 1960، الذي استهل المحادثات بقوله: " أريد القول لكم قبل أن أبدأ الحديث أن الموقف الذي أعبر عنه هو موقف فرنسا"، وأضاف أن الاستفتاء سيتم شرط أن يضع المقاتلون الجزائريون أسلحتهم في مكان يتفق عليه الطرفان في اطار سلم الشجعان، أما عن موقف

---

[1] شارل أندري جوليان، ولد بدنية كان الفرنسية عام 1891، وفي عام 1991، مؤرخ وصحافي فرنسي مختص في شؤون المغرب العربي، وقد درّس خاصة في معهد الدراسات السياسية بباريس، وفي المدرسة القومية للإدارة وفي السوريون.

[2] المجاهد، العدد92، المصدر السابق، ص5.

[3] محمد صايكي، **مذكرات الرائد محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر**، تر: محفوظ اليزيدي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، 2010، ص265.

قادة الولاية الرابعة، فأكدوا أنهم سيعملون على الاتفاق مع باقي مسؤولي الولايات شرط أن تقدم السلطات الفرنسية تسهيلات لتنقلهم عبر الولايات.[1]

لم يختلف رد السلطات الاستعمارية عن بقية الردود الأخرى بين الرفض والتماطل في الرد معتمدين على عدة حجج، لأن الاتصالات التي جرت بين الطرفين منذ بدايتها لم تكن سوى مناورات، ومحاولات لجس النبض، أو إحداث انقسامات داخلية سواء من طريق القوة الثالثة أو القوة العسكرية، أو إحداث صراع بين مسؤولي الولايات العسكرية لكنها فشلت مما اضطر ديغول للرضوخ لرغبة جبهة التحرير الوطني والتحضير للقاء رسمي خصوصا أنها قبلت عبد الرحمان فارس (ولد 1911، ترأس المجلس الجزائري في الجنوب عام 1953، ثم مؤلفا في القليعة حاولت فرنسا استغلاله في خططها لمواجهة الثورة، استقر سنة 1956 بفرنسا، عمل مع فيدرالية الجبهة عن طريق جمع التبرعات) بمبدأ التفاوض.[2]

2-المفاوضات الرسمية الأولى (1960-1961):

2-1-مفاوضات مولان Melun 25-29 جوان 1960:

إن التأزم الذي عرفه الوضع الاقتصادي والسياسي في فرنسا، فرض على شارل ديغول الدعوة للشروع في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، ففي 14 موان 1960 ألقى خطابا دعي فيه قادة الثورة للقدوم إلى باريس من أجل " إيجاد نهاية مشرفة للمعارك "، فاستجابت الحكومة الجزائرية في 20 جوان لهذا الطلب، وعينت فرحات عباس ليجتمع بديغول، وسارعت بإيفاء كل من بو منجل وبن يحي لضبط تراتيب السفر، لكنها وجدا نفسهما أمام قيود وشروط حددها الجانب الفرنسي بمفرده، ورفض أن تكون موضوع مباحثات، فرفض ممثلي الحكومة الجزائرية تلك الشروط وأصدرت بلاغا أعلنت فيه

[1] لخضر بورقعة، **مذكرات الرائد لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة**، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص ص، 67-73.

[2] مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2012، ص ص161-163.

استعدادها لإيفاد مبعوثين إلى فرنسا من جديد إن تخلت الحكومة الفرنسية عن موقفها في التمسك بتحديد شروط إقامة الوفد الجزائري بمفردها.[1]

أثناء ذلك كان ديغول يعقد اتصالات مع قادة الولاية الرابعة من أجل وقف اطلاق النار في تلك المنطقة فقط، وذلك دون علم الحكومة المؤقتة، كما عمل على زيادة قواته المسلحة في الجزائر من أجل تحقيق نصر عسكري وذلك ما عرف بعمليات شال، إعلاميا شرع في تحميل الحكومة المؤقتة مسؤولية فشل مفاوضات مولان، لكن رغم ذلك تعرض ديغول إلى محاولة تنمية من قبل بعض القادة العسكريين مدعومين بأوروبيي الجزائر لحثه عن عدم التفاوض مع جبهة التحرير الوطني.[2]

تزامن لقاء مولان مع تمكن الحكومة المؤقتة الجزائرية من الحصول على تسجيل الحكومة السويسرية وثائق الانضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربع والمتعلقة بحقوق الإنسان المبرمة في 12 أوت 1949 والخاصة بالنزاعات المسلحة الدولية، وذلك ليطلّع المجتمع الدولي على سياسة القمع التي تمارسها السلطات الاستعمارية ضد الشعب الجزائري الأعزل، كما يظهر كفاءة الحكومة المؤقتة واكتسابها الشرعية من خلال إبرامها اتفاقيات ومعاهدات دولية، بحيث تمثل فعليا الشعب الجزائري على المستوى الدولي، ولها الحق في التصرف كشريك، وطرف فعال في القانون العام الدولي أي دون المرور بالشرعية الفرنسية.[3]

في هذا اللقاء مثّل فرنسا روجي موريس الكاتب العام للشؤون الجزائرية، والجنرال ميردي كاسين أثناء ذلك ذكر ديغول أن هدف المفاوضين هو الاتفاق على شروط تتعلق بإجراء محادثات مباشرة بينه وبين فرحات عباس، مع منحهم الاقامة في فرنسا واستقبال وزيارة من

---

[1] المجاهد ، العدد 92، المصدر السابق، ص8.

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص446.

[3] أحسن بومالي، **أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية**، المصادر، ع16، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص، 102 -104.

يشاؤون، وعقد المؤتمرات الصحفية والإدلاء بالتصريحات، الافراج عن بن بلة ورفقائه ليشاركوا في المفاوضات، وهو ما لا يمكن تحقيقه.[1]

أما الجانب الفرنسي فقد أكدوا على ضرورة تنفيذ شروط ديغول في وقف القتال أولا ثم التفاوض في باقي المشكلة، وقد علقت المجاهد في افتتاحية (عدد 72 جويلية 1960) بعنوان:" فهمنا ديغول الذي لم يفهمنا".[2]

حيث تعرضت الجريدة إلى الطريقة التي عومل بها الوفد الجزائري في محادثات مولان، والعزلة التي فرضتها عليه الحكومة الفرنسية، إضافة إلى الحرب النفسية التي قامت بها الصحافة الفرنسية الرسمية، والمنشورات التي وزعها الجيش الفرنسي في الجزائر، والتي تزعم للجزائريين بأن إرسالهم وفدا للتفاوض في باريس إنما هو دليل الاستسلام لا غير، كل هذه دل على أن موقف ديغول لم يتغير منذ 16 سبتمبر 1959، وأن ما يردد في خطبه هو ليتحاشى التكرار فحسب، وعليه أن يفهم مكرمًا أو مختارا أن من صالحه ان يتفاوض بصورة جدية تفاوض الأحرار مع الأحرار.[3]

في 23 جوان 1960 انتهى هذا اللقاء الفرنسي الجزائري الأول من نوعه بالإخفاق التام، ربما كان ديغول يعتقد في التفكك القريب لجبهات القتال بالجبال، ويتلذذ مسبقا بالمؤامرة التي كان سيديرها لفرحات عباس.[4]

من ناحيته شرح فرحان عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في نداء وجهه للشعب الجزائري يوم : 05 جويلية 1960 موقف حكومته من محادثات مولان والذي تضمن قناعة فرحات عباس بالخلافات بين وجهات النظر مع الموفد الفرنسي المتعنت لموقفه، وفي شهر أكتوبر 1960 دعت مختلف الأحزاب الفرنسية إلى ضرورة العودة إلى المفاوضات.[5]

---

[1] شارل ديغول، المصدر السابق، ص100.

[2] المجاهد، العدد72، جويلية 1960، ص3.

[3] المصدر نفسه، ص6.

[4] سعد دحلب، المرجع السابق، ص117.

[5] عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية**، ج3، 1961،دار هومة للنشر ص79.

في 4 نوفمبر أعلن ديغول عن ميلاد " الجزائر جزائرية "، إذ كان يطمح إلى تجزئة الشعب الجزائري، وذلك من خلال تصريحه الذي أوردته جريدة المجاهد في عددها 92، 1961، " إن الجزائر جزائرية سوف تكون لها حكومتها وقوانينها، وأنظمتها الخاصة، على أن تكون تابعة لفرنسا في جميع الميادين، أما إذا أرادوا الاستقلال فإن الحكومة الفرنسية تستعد إلى تقسيم الجزائر حتى تضمن حقوقها".[1]

أما موقف الشعب الجزائري من تصريح ديغول، وإعلانه التقسيم فقد مثلته مظاهرات 11 ديسمبر 1960 (انظر الملحق رقم 01) التي عمّت معظم المدن الجزائرية، وخاصة الجزائر، وهران، عنابة، البليدة...، ورفعت شعارات تنادي بالاستقلال، والوحدة الترابية، أكدت على وحدة الشعب الجزائري وتعلقه بثورته، وقادتها، فبدأ ديغول يقتنع باستحالة نجاح سياسته لذلك لجأ إلى استفتاء تقرير المصير في 8 جانفي 1961، ثم استئناف المفاوضات في شهر فيفري من السنة نفسها.[2]

2-2-مفاوضات لوسارن Lucerne 19-20 فيفري 1961:

بعد مرور ثمانية أشهر من محادثات مولان بدأت المحادثات الجدية بين الجزائريين والفرنسيين التي أشرف عليها السويسريون بمدينة لوسارن رغم أن مواقف الطرفين كانت متباعدة جدا، حيث قام أوليفيي لونغ الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوروبية للتبادل الحر، وهو صديق السيد جوكص بتنظيم لقاءات سرية أو علنية في سويسرا، مع ضمانات للحكومتين، هكذا كانت أول الاتصالات السرية في سويسرا.[3]

انطلق اللقاء رسميا في 20 فيفري 1961 بين السيد الطيب بولحروف ممثل الجبهة في روما، يرافقه أحمد بومنجل مدير الشؤون السياسية بوزارة الإعلام، وبين ممثلي الحكومة

[1] المجاهد، العدد92، المصدر السابق، ص5.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص276.

[3] سعد دحلب، المصدر السابق، ص122.

الفرنسية جورج بومبيدو[1] ممثل ديغول ومدير الشؤون السياسية لوزارة الخارجية الفرنسية برونو دولوس وجرى اللقاء بفندق ترمينوس.[2]

كلّف ديغول ممثليه بإطلاع الجبهة على موقف الحكومة الفرنسية من عدة قضايا تخص وقف إطلاق النار، العلاقات الثنائية المستقبلية، قضية الصحراء، والتعرف على آراء الطرف الجزائري في هذه القضايا.[3]

طرحت عدة نقاط أساسية كانت محل خلاف، وهي قضية الصحراء الجزائرية، واستفتاء تقرير المصير، المرسى الكبير، الهيئة المكلفة بتسيير شؤون الجزائر خلال الفترة الانتقالية، أظهر الجانب الفرنسية تمسكه بالصحراء الجزائرية، في حين ردّ عليه بومنجل: " إن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر ولا يمكننا التنازل عنها.[4]

فشل اللقاء نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الطرفين والتي اتضحت بالشكل التالي: حيث طالب الوفد الفرنسي بمنح الجزائر حكم ذاتي مع فصل الصحراء، وتجزئة عرقية على حسب رغبة كل منطقة في البقاء أو الانفصال عن فرنسا، إضافة إلى هدنة مؤقتة، كذلك أن تكون المفاوضات على شكل طاولة مستديرة، وبالتالي الاعتماد على آراء أطراف أخرى من غير جبهة التحرير الوطني كالمصاليين، والموالين لفرنسا، في حين طالب الوفد الجزائري بالمقابل، بالسيادة الكاملة، و وحدة التراب الوطني، و وحدة الأمة الجزائرية، جبهة التحرير هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري، ووقف اطلاق النار.[5]

---

[1] جورج بومبيدو، (1911-1974)، رئيس فرنسا (1969-1974)، كما تولى رئاسة الوزارة في فرنسا في عهد شارل ديغول (1962-1968)، خريج الدراسات السياسية بباريس، ومتحصل على وسام الصليب الأكبر من وسام جوقة الشرف والصليب الأكبر من الاستحقاق الوطني.

[2] محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول** مرة، دار ابن كثير، لبنان، 2003، ص213.

[3] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر، 1430-2009، ص357.

[4] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف،المصدر السابق ، ص140.

[5] بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص22.

2-3-لقاء نيوشاتيل Neuchâtel 05 مارس 1961م:

أعلنت الحكومة المؤقتة الجزائرية في 03 مارس 1961 أن وقف اطلاق النار لن يتم إلا بالمفاوضات بين الحكومتين، حيث اتفق أحمد بو منجل، الطيب بولحروف وجورج بومبيدو وبرونو دولوس على استئناف المفاوضات يوم 05 مارس وذلك بمدينة نيو شاتل السويسرية.[1]

أقرّ بومبيدو اعتراف ديغول بالجبهة كمفاوض، وأثار فكرة الهدنة التي يتبعها اطلاق سراح الزعماء الخمسة، ورفض مناقشة مسألة الصحراء الجزائرية، وتأجيلها إلى ما بعد استفتاء تقرير المصير، لكن الوفد الجزائري رفض الهدنة لأنه كان يطالب بوقف اطلاق النار، وأكد أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، وبذلك التشبث بالسيادة الكاملة على كل التراب الجزائري، لكن لم يستبعد الطرف الجزائري المفاوض إمكانية استغلال الصحراء بعد الاتفاق، أما جيش التحرير الوطني فلا يقبل أن يكون أعزل من سلاحه، ولكنه يجب عليه على العكس من ذلك أن يكون له وجود شرعي.[2]

في ظل الصراع بين الجزائر وفرنسا كانت أطماع دول الجوار تتزايد، فالمغرب وعلى لسان ملكها محمد الخامس ثم ابنه الحسن الثاني طالبت بتندوف ومنطقتها، وطالب الرئيس التونسي محمد الحبيب بورقيبة بعلامة الكيلو متر رقم 233،[3] لتوقف المفاوضات مرة أخرى، لكن اتفق الطرفان على التحضير لمرحلة أخرى على أن تكون في ايفيان.[4]

3- مفاوضات ايفيان Evian :

3-1- مفاوضات ايفيان الأولى 20 ماي 1961:

[1] محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص231.

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص123-124.

[3] علامة الكيلو متر 233، منطقة نفطية تقع في غارة الهامل على مسافة 15 كلم غربي غدامس، تقدر مساحتها بحوالي 30 ألف كم^2، أنظر، بن يوسف بن خدة اتفاقيات ايفيان، ص23.

[4] بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق ، ص22-23.

في 30 مارس 1964 نشر بلاغين رسميين في كل من باريس وتونس يعلنان عن الشروع في محادثات جزائرية فرنسية في ايفيان يوم 1961/04/07، ليعلن السيد جوكس الوزير المكلف بالجزائر أنه لن يتحدث مع جبهة التحرير فقط، بل ومع الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) كذلك، كما تم اغتيال رئيس بلدية ايفيان كاميل بلان، لذلك تأجّل اللقاء بين الطرفين إلى غاية 20 ماي.[1]

بدأت المفاوضات فعلا في 20 ماي 1961 بإيفيان بين الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم، بالإضافة إلى السادة أحمد فرنسيس وزير المالية، سعد دحلب الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية محمد يزيد مدير ديوان فرحات عباس، الطيب بولحروف أحمد بومنجل مدير الشؤون السياسية لوزارة الاعلام، وضابطان من هيئة الأركان الرائد سليمان قايد أحمد، علي منجلي، رضا مالك الناطق الرسمي باسم الوفد، ومن الخبراء محمد حربي ومحمد بجياوي، والوفد الفرنسي برئاسة لوي جوكس يرافقه رولاند كادي، وبرونو دولوس، برنارد تريكو، فليب تييو يوربي، والجنرال سيمون، والعقيد سيغان بازيز، وعشية انطلاقها عادة مجموعة من الطائرات إلى فرنسا وأفرج عن 6000 معتقل معظمهم مناضلي جبهة التحرير الوطني، ونقل القادة الخمسة من جزيرة أيل ديس إلى قصر توركان، من خلال ذلك استهدفت فرنسا إيهام الرأي العام العالمي، بصدقها وسعيها للسلام، ولتحمل الحكومة المؤقتة مسؤولية تواصل الحرب لرفضها الهدنة.[2]

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص124.

[2] رضا مالك، **الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية (1956-1962)**، تر، فارس غضوب، لبنان، 2003، ص ص، 130-136.

توقفت هذه المفاوضات في 13 جوان 1961، حيث كتب سعد دحلب:" قد بدا جليا أن ديغول لم يعدل على الهيمنة الفرنسية، ولا على الامتيازات الأوروبية في الجزائر".[1]

أما جريدة المجاهد عدد83 فقد تابعت افتتاحياتها محادثة إيفيان منذ بدايتها والمشكلات التي أثارتها فرنسا لعرقلة المفاوضات، وكسب الوقت، وأهمها إعلان وقف القتال من جانبها وإثارتها لمشكلة الصحراء ومحاولة فصلها عن الجزائر وسائر المساومات (التقسيم – الجزائر الجزائرية ....الخ)، أما جبهة التحرير الوطني فقد تمسكت بمبادئ الثورة التي التزمت بها منذ الفاتح نوفمبر.[2]

إن أبرز الافتتاحيات في هذا الصدد كان بعنوان: لا تساهل في المبادئ" ونقول فيها:" أن الجزائر تقف الآن بعد سبع سنوات من الحرب المتصلة سقط خلالها مئات الشهداء على أبواب النصر..."، فمن خلالها تؤكد الجريدة أنه بعد اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وقبولها التفاوض مع جبهة التحرير الوطني باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري، فإن الصحراء خط أحمر ولا يمكن التنازل عليها مثلها مثل أي مدينة في الجزائر وسكانها هم جزائريون ينتمون إلى وطنهم.[3]

كما تعرضت جريدة المجاهد إلى تحليل الدوافع التي أدت بديغول إلى قطع المفاوضات في مقال بعنوان: " البترول عندهم أثمن من دم البشر". ولخصت هذه الدوافع في احتمالين غير متناقضين بل متكاملين:

أولهما: رغبة ديغول أن يبعث فكرة إقامة الجزائر الجزائرية بدون الجبهة وذلك في اطار ايجاد مفاوضين معتدلين حسب وصفه لتحقيق أهدافه، ثانيا: سعي ديغول أن يحول الصراع على الصحراء الجزائرية إلى دول الجوار التي رفضت العرض الفرنسي وأجهضت محاولاته.[4]

---

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص131.

[2] المجاهد، العدد 83، نوفمبر 1960، افتتاحية " بين الجد واللعب ".ص 3

[3] المجاهد، العدد97، 5جوان 1961، ص1.

[4] المجاهد، العدد98، 19 جوان 1961، ص6.

من جهتها منظمة الجيش السري الفرنسي O.A.S احتفلت بتوقف اتفاقيات ايفيان الأولى يوم 24 جوان 1961 وذلك بتفجير قنبلة في وسط الجزائر العاصمة والتي خلفت خسائر بشرية من الجزائريين و الأوروبيين، أما ديغول فإنه أكد رفضه لهذه الأعمال الارهابية، وسعى إلى استئناف المفاوضات في مدينة لوغران.[1]

3-2-لقاء لوغران Lugrin بايفيان Evianجويلية 1961:

في يوم 4 جويلية 1961 صدر بلاغ من الحكومتين الفرنسية والجزائرية يعلنان فيه استئناف المفاوضات بقصر لوغران بمدينة ايفيان، وفي يوم 19 جويلية بدأت حوادث مدينة بنزرت التونسية، التي كان لها تأثيرها على سير المفاوضات، عندما أعلنت الحكومة الجزائرية دعمها للأشقاء التونسيين المفاوضات في 20 جويلية 1961، بحضور الممثلين أنفسهم في لقاء ايفيان الأول ما عدا ممثلي هيئة الأركان.[2]

علّق رضا مالك على هذا اللقاء بأنه سوى إعادة لمفاوضات ايفيان الأولى الفاشلة، بينما لويس جوكس، أكد رفض بلاده للعنف وهذا يعني رفضه للأعمال الإجرامية التي تقوم بها المنظمة السرية، في حين لم يخفي تمسكه بتقسيم الجزائر في حالة فشل المفاوضات، التي سعى ديغول إلى تحويلها إلى مشاريع من خلال احتفاظه بالصحراء، وبعض المناطق في الشمال مثل سهول متيجة و وهران.[3]

احتوت محادثات لوغران على 6 جلسات 3 منها خصصت لدراسة المسائل المتنازع عليها منها مشكلة الصحراء التي اعتبرت هي أساس كل النقاشات، حيث بقي الوفد الفرنسي متمسك بقضية فصل الصحراء وذلك بالعودة إلى خطاب 16 سبتمبر 1959، وهو ما رفضه أعضاء الوفد الجزائري.[4]

---

[1] رضا مالك، المصدر السابق، ص116.

[2] المجاهد، العدد101، 31 جويلية 1961، ص3.

[3] المصدر نفسه، ص4.

[4] المصدر نفسه، ص4.

كما تناولت كذلك جريدة المجاهد في العدد 101 جويلية 1961، مسألة وقف القتال خلال مفاوضات لوغران، حيث أكد السيد رضا مالك، باعتباره الناطق الرسمي باسم الوفد، أن وقف القتال لا يمكن التطرق إليه إذا لم يتم بحث مسألة الوحدة الترابية، لكن أمام تعنت موقف الوفد الفرنسي بخصوص الصحراء أعلن الوفد الجزائري قطعه للمفاوضات وتحميل أعضاء الوفد الفرنسي مسؤولية بقاء الصراع بين الطرفين في اطار حرب التحرير.[1]

3-3-لقاء بال Bale الأول 28 - 29 أكتوبر 1961:

انعقد مؤتمر طرابلس بين 9 إلى 27 أوت 1961 وتم تعيين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما تم خلاله مناقشة وجهات النظر حول نتائج المفاوضات، والنظرة المستقبلية لها.[2]

في باريس قامت الجالية الجزائرية بمظاهرات 17 أكتوبر 1961، كتعبير عن دعمها للثورة الجزائرية، واجهتها السلطات الفرنسية بالقمع والقتل الجماعي وحملة اعتقالات، أكسبت هذه الأحداث القضية الجزائرية دعما خارجيا، وفضحت ممارسات السلطات الفرنسية، وهو ما أدى إلى التعجيل باستئناف المفاوضات مرة أخرى.[3]

اتفق الطرفان الفرنسي والجزائري على أن تكون مدينة بال السويسرية هي مكان استئناف المفاوضات، حيث حدث اللقاء يومي 28 و 29 أكتوبر وضم الوفد الجزائري محمد الصديق بن يحي، ورضا مالك والوفد الفرنسي المكون من برونو دولوس وكلود شايي، وركزّ الوفد الفرنسي على النقاط التالية وهي: مبدأ ازدواجية الجنسية، احترام العقيدة الدينية واللغة والأحوال الشخصية، وأن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، ويعود الاعتراف الأخير وإن كان لا يخلو من المناورة، إلى ضغط الثورة الجزائرية، وقوة المفاوضين، في حين اشترطت

[1] المجاهد ، العدد 101، المصدر السابق، ص10.

[2] محمد حربي، **الثورة الجزائرية، سنوات المخاض**، تر، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 1994، ص236.

[3] رضا مالك، المصدر السابق، ص181.

فرنسا المحافظة على مصالحها الاستراتيجية المتمثلة في المرافق العسكرية بالجزائر، والاقتصادية باستغلال الثروات الصحراوية.[1]

خلال هذه الفترة تغير الخطاب الديغولي في اتجاه الاعتراف بوحدة الجزائر الترابية، لكن مع ضمان لفرنسا حرية استغلال النفط والغاز، والاحتفاظ ببعض المطارات، والقواعد العسكرية، والأراضي الخصبة.[2]

وكتعليق على هذا الخطاب ذكر بن يوسف بن خدة أن فرنسا أثارت مسألة أخرى هامة وهي مبدأ ترك الأخذ بالثأر من المتعاونين مع فرنسا وبالتالي لا تصدر عقوبات في حقهم، ومقترحات أخرى لإحلال السلام ووقف إطلاق النار لذلك تقرر الدخول في اتصالات سرية مع بداية سنة 1962 يتبعها إطلاق سراح المعتقلين الخمسة، ثم جميع المعتقلين، ليتم عرضها على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل الإجابة عليها في اللقاء القادم لذلك تقرر مواصلة اللقاءات الثنائية بين الطرفين.[3]

3-4-لقاء بال الثاني 06 نوفمبر 1961:

تجدد اللقاء بعد أسبوع في مدينة بال والتي جمعت الوفود نفسها لكن المعطيات هي التي تغيرت، حيث قامت الحكومة المؤقتة الجزائرية بتوجيه نداء للشعب الجزائري من أجل الخروج يوم 01 نوفمبر للتظاهر في نطاق وحدة الشعب والتراب الجزائري لتحقيق الاستقلال في الذكرى السابعة للثورة، وهو ما فرض على السلطات الفرنسية، ومنظمة الجيش السري الفرنسي اتخاذ إجراءات عسكرية علنية من أجل إفشال هذه المظاهرات، وهو اعتراف ضمني من طرف الحكومة الفرنسية بأن الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري هي الحكومة المؤقتة، وهو ما أعطى دفعًا قويا للمفاوضات.[4]

---

[1] المصدر نفسه ، ص181.

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص141.

[3] بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان ، المصدر السابق، ص ص، 30-31.

[4] جريدة المجاهد، العدد 108، 13 نوفمبر 1961، ص4.

خلال هذا اللقاء كلّف رضا مالك ومحمد الصديق بن يحي بتقديم أجوبة على مقترحات بال الأول، وذكر رضا مالك قائلا:" كانت أجوبتنا إيجابية على كل الأسئلة المطروحة وكنا ننتظر منهم جوابا يتعلق بالسيادة على الصحراء، كما استبدلنا الجنسية الجزائرية الآلية بالخيار الفردي المفتوح على مدى ثلاث سنوات"، أما عن الأقلية الأوروبية فقد منح لهم حق اختيار الجنسية والخضوع للرقابة العامة، أما البترول فإن الدولة الجزائرية لها الحق في منح رخص الاستغلال والتنقيب، كما يتم إنهاء التجارب النووية ويستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد، وبالنسبة للجيوش الفرنسية فيتم انسحابها بعد وقف اطلاق النار خلال المرحلة الانتقالية التي يقودها مسلم – وذلك في مدة لا تتعدى ستة أشهر.[1]

علّق رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بن يوسف بن خدة في كتابه " اتفاقيات ايفيان " أن الرد الإيجابي للوفد الجزائري فيما يخص طلب فرنسا المتعلق بترك الانتقام من الجزائريين العملاء لفرنسا على تهدئة الجو، لكن المفاوضات توقفت بعد اضراب الزعماء الخمسة عن الطعام بسبب المعاملة السيئة، وفشلت كل محاولات الاستئناف إلى أن انتهى الإضراب يوم 09 ديسمبر 1961.[2]

3-5-لقاء لي روس Les Rousses الأول 09 ديسمبر 1961:

استؤنفت المحادثات بعد الانتهاء من الاضراب يوم 09 ديسمبر، وتم اللقاء بين ممثل الحكومة المؤقتة سعد دحلب يرافقه محمد الصديق بن يحي، ومن الجانب الفرنسي لوي جوكس برفقة برونو دولون، وذلك مدينة لي روس قرب الحدود السويسرية.[3]

أما أبرز القضايا التي تم طرحها في هذا اللقاء، فهي الصحراء، حيث اقترح دحلب أن تتقدم الهيئة التنفيذية المزمع تشكيلها من قبل برايها إلى الدولة الجزائرية فيما يخص منح أو رفض رخص البحث والتنقيب عن البترول، إضافة إلى ضرورة تعميم الاستفتاء على كل التراب

[1] رضا مالك، المصدر السابق، ص185.

[2] بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 32.

[3] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط الأولى، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2004، ص143.

الجزائري في اطار الوحدة الترابية، كما أكد الوفد الجزائري على ضمان حقوق الأقلية الأوروبية التي تبقى في الجزائر بعد الاستقلال، كما طرحت كذلك قضية القواعد العسكرية.

أما وقف القتال فلن يكون إلا بعد تقديم الحكومة الفرنسية ضمانات سياسية جدية، كما طالب الوفد الجزائري بتسهيل زيارة المعتقلين الخمسة في سجن ألنوي بباريس لكن ديغول رفض ذلك، ثم سرعان ما تراجع وسمح بزيارة بن طوبال لهم ما بين 27–29 ديسمبر 1961.[1]

تواصلت اللقاءات السرية في لي روس وذلك يوم 23 ديسمبر بين الأشخاص أنفسهم، مبدئيا تم الاتفاق على عدة نقاط أهمها: وحدة التراب الوطني والشعب الجزائري، أي لا يوجد تقسيم، تتمتع الجالية الفرنسية بازدواجية الجنسية، أما القواعد العسكرية، فتحتفظ فرنسا بقاعدة المرسى الكبير لمدة 20 سنة، ومناطق التجارب النووية في الصحراء، وقاعدتي رقان وبشار لمدة تتراوح بين 05 إلى 10 سنوات، إضافة إلى ذلك طالب الوفد الفرنسي بالاحتفاظ بعدة مطارات، مع التعاون المالي والاقتصادي والثقافي.[2]

من خلال هذا اللقاء يتضح تقارب وجهات النظر بين الطرفين الجزائري والفرنسي، ورغم سريته إلاّ أن الأخبار وصلت إلى وسائل الإعلام الفرنسية والأجنبية التي ساهمت للتمهيد لاتفاقيات ايفيان لاحقا.

3–6– لقاء لي روس Les Rouse الثاني 11– 19 فيفري 1962م:

تم هذا اللقاء السري في المكان نفسه في مدينة لي روس الحدودية من 11 الى 19 فيفري 1962، عينت الحكومة المؤقتة أربع وزراء لهذه المهمة هم كريم بلقاسم، بن طوبال، محمد يزيد وسعد دحلب ومن الجانب الفرنسي ثلاثة وزراء هم: لويس جوكس، روبير بورون، وجان دو بروقلي، وكان هذان الأخيران ينتميان إلى أحزاب المعارضة، في محاولة من ديغول ان يحصل على اعتماد العديد من الأحزاب السياسية.[3]

---

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص141.

[2] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص242.

[3] سعد دحلب، المصدر السابق، ص141.

أكدّ الوفد الفرنسي أنهم حصلوا على تعليمات من الوزير الأول ثم الرئيس الفرنسي شارل ديغول على ضرورة المحافظة على الامتيازات الكبرى وتقديم تنازلات مثل: الجنسية، الصحراء، القواعد العسكرية...، لذلك تميزت هذه المحادثات بأكثر فاعلية ونوقشت فيها جميع المواضيع المطروحة بين الطرفين.[1]

تناول اللقاء ثلاث محاور أساسية وهي : الضمانات الأوروبية، المرحلة الانتقالية، والمسائل العسكرية، بالإضافة إلى وحدة التراب الوطني وخاصة مسألة الصحراء، ووحدة الشعب ثم الجنسية الجزائرية على الصعيد الاقتصادي قضية البترول، عسكريا وشمل قاعدة المرسى الكبير وقاعدة رقان والمطارات العسكرية المهمة.[2]

يوم 19 فيفري 1962 تم الاتفاق المبدئي على كل النصوص على أن يكون لقاء قادم في إيفيان وذلك بعد موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مناقشة وقف إطلاق النار، ومضمون الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين.[3]

من جهتها جريدة المجاهد رحبت في افتتاحية العدد 115 بعنوان لحظات حاسمة في تاريخ ثورتنا بالنتائج المحققة في لقاء لي روس الثاني وأكدّت أن العالم بأسره رحّب بقرب انتهاء الاحتلال الفرنسي في الجزائر وتحقيق الشعب الجزائري لاستقلاله وسعيه الدائم للأمن والسلم.[4]

في 22 فيفري 1962 اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية لبحث مقترحات المفاوضين وفحص مسودة لي روس، والذي وافق بالإجماع على المسودة، إلاّ أربعة أعضاء هم قيادة

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر، ج2**، اتحاد كتاب العرب، سوريا، 1999م، ص167.

[2] كريم ولد النبية، **مسألة البترول والثورة الجزائرية، الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية**، الملتقى المغاربي يومي 11 و12 جوان 2003، تحت إشراف: د. محمد مجاود، دار الغرب للنشر والتوزيع، مارس 2005، ص146.

[3] بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان،المصدر السابق ، ص34.

[4] المجاهد، العدد115، 19 فيفري 1962، ص3.

أركان الجيش: هواري بومدين الرائدان سليمان قايد أحمد وعلي منجلي ومختار بويزم المدعو ناصر من الولاية الخامسة – وهران.[1]

أما موقف الزعماء الخمسة المعتقلين بألنوي فقد صوتوا حسب بن بلة بتأييدهم للاتفاقيات بعد اطلاعهم على النص مع تعديلهم لبعض النقاط، وأرسلوا رسالة إلى بن خدة يوكلونه بالتصويت باسمهم وهو ما فعله أعضاء الولاية الثانية – الشمال القسنطيني، لصعوبة حضورهم المؤتمر.[2]

استمر انعقاد المجلس الوطني للثورة 12 يوم من المناقشات الحادة للوصول إلى صيغة نهائية لاتفاقية وقف اطلاق النار، الذي تجسد في ايفيان خلال شهر مارس.[3]

3-7-مفاوضات ايفيان الثانية 07 – 19 مارس 1962م:

بعد أن صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مسودة لي روس بعد بعض التعديلات، تم إخبار الحكومة الفرنسية بالنتائج الإيجابية ليتم خلالها تحديد يوم 07 مارس لانطلاق المحادثات رسميا بين الطرفين.[4]

ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم والذي ضم كذلك كل من : لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، سعد دحلب، محمد يزيد، محمد الصديق بن يحي، أحمد بومنجل، أحمد فرانسيس، ورضا مالك، مصطفاوي الصغير، إضافة إلى العقيد عمار بن عودة والطيب بولحروف. وفي المقابل ترأس الوفد الفرنسي لوي جوكس، يرافقه كل من: روبير بيرون، برونو دولوس كلود شايي والجنرال دي كامس وجان دو بروقلي، رولان بيكار إضافة إلى

[1] Mohamed gnentari, organisators politico – administrative et militaire de la revolution algerienne de 1954 à 1962, tome:2,office des puplications universitaires, Alger,2000,p911.

[2] أحمد منصور، المصدر السابق، ص163.

[3] المجاهد، العدد116، 9 مارس 1962، ص2.

[4] بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، المصدر السابق، ص144.

برنارد تريكو، فانسان لبوري والعقيد سفين دي بازيس، فيليب تييو، بيلزان، جاك لوقرا، جان مورن، جورج بونمبيدو.[1]

ثم استؤنفت المفاوضات يوم 07 مارس ودامت إلى غاية 18 مارس ورغم أن كل المسائل تم مناقشتها في روس إلا أن الوفد الجزائري لم يهمل أي جزئية، وسعى للحصول على أكبر قدر من التنازلات حول المسائل التي لم يفصل فيها بعد، مثل مكانة الجيش الفرنسي الذي بقي مؤقتا في الجزائر، القوى المحلية المكلفة بالحفاظ على الأمن في الفترة الانتقالية، اطلاق سراح المعتقلين وعودة اللاجئين.[2]

توجت الجولة الأخير من المفاوضات بالنتيجة التالية: أبرام اتفاق لوقف اطلاق النار، تكوين دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا، الأعداد لاستفتاء تقرير المصير، تشكيل السلطة التنفيذية مؤقتة لتسير المرحلة الانتقالية من 3 إلى 06 أشهر، والإعداد لاستفتاء. العفو على الزعماء الخمسة المعتقلين وجميع الأسرى، وتبادل الأسرى بين الدولتين في أجل أقصاه عشرين يوما، ضمان حق الأقلية الأوروبية سواء الممتلكات المعتقد الديني، أو بخصوص الجنسية ...[3]

في يوم 18 مارس 1962 صرّح كريم بلقاسم بصفته رئيسا للوفد المفاوض أثر التوقيع على اتفاقيات ايفيان بما يلي:" بمقتضى تفويض للمجلس القومي للثورة الجزائرية، وباسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقعنا في الساعة الخامسة والنصف من عشية اليوم على اتفاق عام مع الممثلين المفوضين للحكومة الفرنسية، وبمقتضى هذا الاتفاق العام أبرم اتفاق وقف القتال، ويدخل وقف اطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب يوم الاثنين 19 مارس في منتصف النهار بالتدقيق،" (المجاهد، عدد117، مارس1962).[4]

في اليوم الموالي دخل إتفاق وقف القتال حيز التنفيذ في كل من الجزائر وفرنسا، وهو ما يدل على النوايا الحسنة، وسعي جميع الأطراف إلى الأمن والسلم، وفي وذات السياق أدلى رئيس

---

[1] بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق ، ص38.

[2] سعد دحلب، الصدر السابق، ص158.

[3] المجاهد، العدد117، 20 مارس1962، ص ص، 7-8.

[4] المصدر نفسه، ص8.

الحكومة المؤقتة الجزائرية بن يوسف بن خدة إثر وصوله إلى مطار العوينة في تونس حثّ من خلاله قوات جيش التحرير الوطني بوقف جميع العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على جميع التراب الوطني، كما قدم شكره للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وشعبه على دعمه للثورة، وأكدّ على ضمان حرية وسلامة أوروبيي الجزائر..[1]

أما الزعماء المعتقلين الخمسة فقد نزلوا في مصر وهم بن بلة، خيضر، رابح بيطاط، حسين آيت أحمد، وتخلّف محمد بوضياف في سويسرا للعلاج، حيث استقبلهم في المطار جمال عبد الناصر ونائبه المشير عبد الحكيم عامر، وكبار الضباط والمسؤولين العسكرين، وكان الاستقبال أسطوريا، وقاموا بجولة في طريقهم إلى الإقامة، وتم معاملة بن بلة وأصدقائه معاملة الرؤساء.[2]

في الحقيقة تتضح هنا بداية التحضير لرئيس الجزائر من طرف جمال عبد الناصر وهو أحمد بن بله، وهو ما يفسر نزوله بمصر، ثم الاستقبال، كشخصية تتماشى وطموحات الرئيس المصري، وذلك سوف يتضح بعد إعلان الاستقلال، والانقسام الذي حدث، وكاد أن يؤدي إلى حرب داخلية لولا استقالة رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة.

في جوان 1962 عقد مؤتمر طرابلس الثالث، والذي خرج ببرنامج سمي" ميثاق طرابلس " والذي تناول موضوع تنظيم الدولة بجميع أبعادها، وتقييم لأوضاع البلاد بعد 132 سنة من الاستعمار، وكذلك الاطلاع على محتويات اتفاقيات إيفيان وتقييمها، خلاله اتضح صراع بين الحكومة المؤقتة الجزائرية، وهيئة الأركان، لكن رغم ذلك تم تشكيل الهيئة التنفيذية بقيادة عبد الرحمان فارس للتحضير لاستفتاء الاستقلال 1 جويلية1962.

[1] المجاهد، العدد118، 3 أفريل 1962، ص2.

[2] المصدر نفسه، ص2.

الفصل الرابع

الاستفتاء

تمهيد:

أكد بيان أول نوفمبر على رغبة الشعب الجزائري في تقرير مصيره كغيره من الشعوب المستعمرة، ورغم اندلاع الثورة في الفاتح نوفمبر 1954، (انظر الملحق رقم 02) إلاّ أن قيادات الجبهة سعت للظهور أمام الرأي العام الداخلي والخارجي بأنها تبحث عن السلم، غير أن السلطات الاستعمارية عملت على مواجهة الثورة عسكريا وسياسيا، معتمدة على كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، فكثفت من عملياتها العسكرية، وشوهت صورة الثورة الجزائرية، ومنحت صلاحيات واسعة للمستوطنين للقمع والإبادة، وإصدار الأحكام بالقتل والسجن دون محاكمة، لكن أمام صمود الثورة ومن ورائها الشعب الجزائري، رضخت الإدارة الفرنسية، وبدأت باتصالات سرية لجس النبض،[1] ومع وصول ديغول للحكم في جوان 1958، طرح مشروعه لتقرير المصير، وفق وجهة نظره.

1-مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959:

إن فشل الأساليب المعتمدة للقضاء على الثورة الجزائرية من طرف السلطات الاستعمارية، ساهمت في وصول ديغول إلى الحكم، لإنقاذ سمعة فرنسا والقضاء على الثورة الجزائرية، لكنه وجد نفسه أمام تكاليف وأعباء مالية كان يتمنى لو تم توظيفها لخدمة الاقتصاد الفرنسي، وتعزيز قدرة بلاده العسكرية.

كما ساهم اتساع نطاق المعارضة الداخلية الفرنسية والرأي العام الدولي، لهذه الحرب وكذلك فقدان مكانة فرنسا وهيبتها كقوة استعمارية قاهرة للشعوب، سعى الجنرال ديغول بصفته رئيسا لفرنسا إلى البحث عن استراتيجية جديدة لإنهاء الحرب، مع الإبقاء على أكبر قدر من الامتيازات لصالح فرنسا لذلك أعلن عن مشروع تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959، واستغل انعقاد دورة الأمم المتحدة بعد أيام فقط وبالتالي يضمن عدم طرح القضية الجزائرية بحجة أنها قضية داخلية في طريق الحل.[2]

---

[1] سعد دحلب، **المصدر السابق** 2007، ص39.

[2] المجاهد، **الخوف من تقرير المصير**، العدد65، 4 أفريل 1960، ص5.

اقترح ديغول على الجزائريين الاختيار بين ثلاث حلول: الفرنسة أو المشاركة أو الانفصال.[1] بالرغم من تصريحه الذي أكد فيه استعداده لتنظيم استفتاء إلاّ أنه أنكر فيه وجود دولة جزائرية تم تشكيلها قبل الاحتلال الفرنسي، كتبرير منه للاستعمار، فقد ذكر أن المنطقة عرفت وجود عدّة أجناس من وندال ورومان وعرب وأتراك.[2]

أما تاريخ استفتاء تقرير المصير فسوف يتم تحديده عندما يحين الوقت على ألا يتجاوز ذلك مدّة أربع سنوات وذلك بعد استباب السلم فعليا، وتتراجع فيها خسائر القوات الفرنسية إلى مائتي قتيل في العام.[3]

كما وضع ديغول شروط للاستفتاء أهمها وقف القتال في إطار سلم الشجعان، حيث يتم تسليم أسلحة الثوار إلى الضباط الفرنسيين، ويعودون إلى بيوتهم لرعي الأغنام، وزراعة الحبوب، مع ضمان أمنهم وعائلاتهم، وينتظرون أربع سنوات ليتم القيام بعملية تقرير المصير برعاية الجيش والشرطة الفرنسية، وكأنه لم تقم ثورة، ويستشهد الملايين ويتشرد الآلاف من الجزائريين.[4]

اعتبر أعضاء الحكومة المؤقتة أن هذه الشروط، لا يكمن تحقيقها ورغم سعيها إلى الدخول في مفاوضات مع الطرف الفرنسي إلاّ أن ديغول تجاهل طلبهم بخصوص كيفية تطبيق تقرير المصير، وتفادى النقاش حول شروط وقف القتال.[5]

وبالعودة إلى الاختيارات الثلاثة التي وضعها ديغول في استفتاء تقرير المصير المزمع تنظيمه، والذي يدرك في نفسه أن الشعب الجزائري سوف يختار الانفصال والاستقلال عن فرنسا، فإنه عبّر عن أطماع السلطات الاستعمارية، وأهدافها في المنطقة، من حيث تكفلها بالجزائريين الذين يختارون الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية، وبالتالي يضمن امتيازات داخلية،

---

[1] المجاهد، **العدد 65** ، ، المصدر السابق، ص5.

[2] المجاهد، **بعض النقط في خطاب ديغول**، العدد52، 5 أكتوبر1959، ص8.

[3] المصدر نفسه، ص8.

[4] المجاهد، العدد56، 30 نوفمبر 1959، ص10.

[5] المصدر نفسه، ص10.

وربما حجج للتدخل لاحقا، كذلك استمرار استغلال البترول في الصحراء الجزائرية مهما كانت نتائج الاستفتاء وبشكل غير مباشر فصل الصحراء عن الجزائر، وبقاء هيمنة الشركات الفرنسية والأوروبية على البترول.[1]

أما التوقيت الذي اختاره ديغول لإعلان مشروع تقرير المصير كانت له علاقة بانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشر بعد مرور سنة عن إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيامها بنشاط كبير حول الأمم المتحدة ، وقد نجح ديغول في تهدئة الرأي العام الدولي، ونجح جزئيا في الجمعية العامة التي لم تصادق على مشروع اللائحة الذي تقدمت به المجموعة الآفرو أسيوية بشأن الجزائر مكتفية بارتياحها لإعلان تقرير المصير والموافقة المبدئية من جهة على هذا الاعلان.[2]

في 28 سبتمبر 1959 أعلنت الحكومة الجزائرية موافقتها على مبدأ تقرير المصير محتفظة بمفهومه السليم الذي يقوم على مبادئ القانون الدولي، والذي يتماشى تماما مع مشروعية الكفاح التحرري الذي يقوم به الشعب الجزائري.[3]

تم التعبير عن ذلك من خلال بيان تلاه فرحات عباس (انظر الملحق رقم03) اعتبر أن " الاختيار الحر لا يمكن أن يمارس تحت ضغط قوات الاحتلال التي تقدر بأكثر من نصف مليون جندي، وعدد مماثل من رجال الدرك والشرطة والمليشيات... وإنّ جعل الاختيار الحر للشعب الجزائري خاضعا لاستشارة الشعب الفرنسي هو نفي لتقرير مصيره".[4]

جاء هذا البيان كرد فعل من قبل الحكومة الجزائرية على الإجراءات المزمع تطبيقها أثناء الاستفتاء وبعده، حيث حسب تعليمات الحكومة الفرنسية فإن الجيش الفرنسي ستوكل له

[1] المجاهد، ، العدد52، المصدر السابق ، ص8.

[2] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب العربي الحديث، 2008، ص133.

[3] المجاهد، العدد 65، المصدر السابق ، ص5.

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص136.

مهمة السهر على تطبيق تقرير المصير ليضمن حرية تطبيقه، وهو ما يؤكد أن السلطات الفرنسية تنوي أن تجعل من تقرير المصير هزلية فاجعة.[1]

هنا يمكننا أن نطرح تساؤل كيف لقوات استعمارية جيش كان أو فئات أخرى، تقوم بكل عمليات القتل والاغتيال والإبادة والجرائم ضد الشعب الجزائري، مخالفة كل الأعراف والقوانين الدولية أن تسهر على سير انتخابات يقرر فيها الشعب الجزائري مصيره؟

هذا ما جعل الحكومة الجزائرية في بيان 2 نوفمبر 1959 تطالب بأن يكون موضوع المفاوضات بين الطرفين هو الضمانات التي تجرى بموجبها عملية تقرير المصير.[2]

أما عن استشارة الشعب الفرنسي ومشاركته في تقرير مصير الجزائر، فقد رفضتها الحكومة المؤقتة وأكدت في ردها أن الشعب الجزائري هو وحده الذي له الحق في التعبير عن مستقبله، وفق ضمانات دولية توفر حتى يتمكن الجزائريون من تحديد اختيارهم بكل حرية، كما طالب الحكومة المؤقتة بضرورة فتح مفاوضات جدية حول وقف إطلاق النار.[3]

اعتبر ديغول هذه المطالب ليس من حق الجزائريين وإنما هو من حق فرنسا وحدها، وأن هذه الضمانات التي طالبت بها الحكومة الجزائرية، لا تتناقش فيها فرنسا مع فرنسا – في إشارة منه إلى تقزيم الحكومة الجزائرية – وهي تكفتي أن تعد باسم رئيسها بأنها ستحترم حرية الاقتراع.[4]

ظن ديغول عندما عرض مشروع تقرير المصير وقبلته الحكومة المؤقتة أنها تخلت عن الاستقلال، ويمكن إجبارها على وقف القتال، وقبولها بإجراء استفتاء تقرير المصير بالطريقة التي يقترحها هو.[5]

---

[1] المجاهد، **تقرير المصير بدون ضمانات مهزلة فاجعة**، العدد56، 30 نوفمبر 1959، ص3.

[2] المصدر نفسه ، ص3.

[3] المجاهد، العدد65، المصدر السابق ، ص5.

[4] المصدر نفسه، ص10.

[5] المجاهد، العدد56،المصدر السابق، ص3.

لكن رد فعل الحكومة المؤقتة الجزائرية ظل ثابتا وهو ما أكده بيان 30 نوفمبر 1959 الذي أوردته جريدة المجاهد في عددها 56 في يوم 30 نوفمبر 1959، حيث احتوى البيان استنكارا لتصريحات المسؤولين الفرنسيين وخاصة تصريح الوزير الأول الفرنسي، ووزير القوات المسلحة والمندوب العام للحكومة الفرنسية بالجزائر، التي جرّدت تقرير المصير من معناه الحقيقي وجعلت الضمانات المتعلقة بترتيب الاستفتاء الحر ضروري، وأنه لا يمكن أن يتم وقف القتال بدون اتفاق على الضمانات اللازمة لتطبيق مبدأ تقرير المصير تطبيقا سليما.[1]

كما كلفت الحكومة المؤقتة الجزائرية كل من آيت أحمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف، خيضر بمهمة الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية للاتفاق على الشروط والضمانات المتعلقة بتطبيق تقرير المصير، وإذا قبلت الحكومة الفرنسية مبدئيا هذه المقابلة فإن الحكومة الجزائرية ترسل تفويضها إلى مندوبيها والتعليمات اللازمة للقيام بمهمتهم.[2]

وجد الجنرال ديغول ذريعة في اعتقال ممثلي الحكومة الجزائرية الخمسة ورفض التفاوض معهم لأنهم حسب تعبيره – خارجون عن المعركة – وبذلك تجاهل ديغول الموقف الإيجابي للحكومة المؤقتة.[3]

إن الغموض الذي حمله ديغول لمفهوم تقرير المصير، فرض على أوروبيي الجزائر وخاصة الفرنسين ضغطا كبيرا لاعتقادهم بقرب مغادرتهم إلى بلدانهم، خاصة بعد تأكيد البرلمان الفرنسي مساندته لسياسة ديغول.[4]

أما عن قيادة الثورة الجزائرية فواصلت تعاملها بحذر مع مقترح تقرير المصير، وهو ما اتضح في مؤتمر طرابلس بين 17 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960، بأنه يجب التعامل بحذر مع المقترح، مع تجديد القبول به من حيث المبدأ على شرط أن يتماشى مع المفهوم

[1] المجاهد، العدد56، المصدر السابق ، ص4.

[2] المصدر نفسه، ص4.

[3] المجاهد العدد 65 ، المصدر السابق ، ص5.

[4] شارل ديغول ، المصدر السابق ص84-94.

الدولي لهذا الحق، مع ضرورة فتح باب المفاوضات، والعودة إلى المجلس الوطني للثورة إذا كان اتفاق حول وقف إطلاق النار.[1]

رغم تأكد المؤتمرون في مؤتمر طرابلس على أن ديغول هو مناهض لتقرير المصير. ومعارض له بأي شكل كان، لأنه كان يدرك أن الشعب الجزائري سوف يختار الانفصال، لذلك كان يظن أنه يستطيع أن يستغل الوضع ليحقق حلم الامبراطورية الفرنسية الكبرى.[2]

حيث أراد من خلال إعلانه عن مشروعه كسب التأييد الدولي والفرنسي وهو عبارة عن مناورة سياسية، إلاّ أنهم عملوا على اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاعلامية وعلى مستوى المنظمات العالمية، إضافة إلى استغلال الأزمات التي عرفتها فرنسا سواء في الجزائر أو في داخل ترابها لتؤكد للعالم حقيقة شكوكها في نية ديغول لتطبيق تقرير المصير.[3]

أمام الغموض الذي تميّز به ديغول نظر إليه بعض القيادات العسكرية في الجزائر بقيادة الجنرال ماسو، على أنه تخلي عن الجزائر، لذلك حدثت واقعة 24 جانفي 1960 وهي محاولة انقلاب ضد ديغول، لكنها فشلت ليتوجه بعدها إلى الشعب الفرنسي والجزائري ويؤكد مجددا تمسكه بمبدأ تقرير المصير، ليضمن الدعم السياسي الذي حصل عليه حتى من الحزب الشيوعي الفرنسي المعارض لاعتقادهم باقتراب ساعة السلام في الجزائر.[4]

بالعودة إلى موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية من الأحداث الأخيرة وهي رفض الجيش الفرنسي، وغلاة المستوطنين لمشروع تقرير المصير، ومواصلة السلطات الاستعمارية لعملياتها العسكرية، فلقد وجهت في نهاية جانفي وعن طريق رئيسها فرحات عباس نداءات إلى الجزائريين لحثهم على التيقظ للمناورات الفرنسية والإبقاء على دعمهم للثورة وكذلك إلى

---

[1] المركز الوطني للأرشيف، **تقرير السياسة العامة، عليه مصورة** رقم co17، ومناقشات المؤتمرين، عليه مصورة رقم c005.

[2] المجاهد، ، العدد65، المصدر السابق ، ص5.

[3] المصدر نفسه، ص5.

[4] المصدر ، نفسه، ص5.

الفرنسيين وعلى رأسهم ديغول، الذي يجب أن يدرك بعد الأحداث الأخيرة أن الحكومة المؤقتة كانت على حق عندما طلبت ضمانات لتطبيق تقرير المصير.[1]

وفي هذه الظروف بدأت حملة السلام التي قامت بها الحكومة الجزائرية بعد اجتماعات طرابلس، فوجهت نداء يوم 17 فيفري 1960 عبر الإذاعة التونسية، وأردفته بتصريح سياسي يوم 29 فيفري، تضمن دعوة صريحة لأوروبي الجزائر، من أجل دعم تطبيق تقرير المصير تطبيقا نزيها يضع حدا للحرب.[2]

أمام تطور الأحداث في الجزائر قرر ديغول البحث عن مخرج لذلك التأزم، وذلك من خلال إعلانه لإجراء انتخابات جهوية في الجزائر قبل توجهه إلى المنطقة في شهر مارس، ويلقي فيها تصريحاته الحربية، وبذلك فهو يريد البحث عن نواب جدد يتفاوض معهم كبديل عن الحكومة المؤقتة و القادة العسكريين لجيش التحرير، بالمقابل قام بحملات إعدام ضد الأسرى من جنود جيش التحرير.[3]

سعت الإدارة الاستعمارية أن تقبر فكرة تقرير المصير وذلك من خلال تنظيم انتخابات إقليمية في 29 ماي ينتج عنها نواب عملاء يتم التفاوض معهم حسب ما أوردته جريدة المجاهد في عددها 66، يوم 18 افريل 1960، وكلّف ميشال ديبري بإنهاء الترتيبات للانتخابات التي ستجرى تحت حراب جيش الاحتلال الفرنسي في إشارة هنا إلى استعمال القوة والتخويف سواء للترشح أو اختيار النواب الذين ترشحهم الادارة الاستعمارية، والتي هددت بدورها كذلك بتقسيم الجزائر في إشارة واضحة إلى فصل الصحراء كما ذكرنا سابقا.[4]

إلى جانب هاتين المناورتين مناورة الانتخابات، ومناورة التقسيم، فقد ضاعفت قوات الاحتلال الفرنسية عملياتها العسكرية الوحشية في الجزائر، بل أنها هددت بعمليات مكثفة على الحدود

---

[1] المجاهد، ، العدد65، المصدر السابق، ص5.

[2] المصدر نفسه ، ص2.

[3] المجاهد، العدد65، المصدر السابق ص10.

[4] المصدر نفسه ، ص10.

التونسية الإقليمية، وهو ما يؤكد التهرب من السلم في الجزائر، وبالتالي تحول مشروع تقرير المصير – الوهمي – إلى حرب استعمارية ليس فيها هوادة ولا تراجع.[1]

ردت قيادة الثورة الجزائرية بمواصلة العمليات العسكرية ضد العدو الفرنسي، وفي الوقت نفسه حذرت من الترشح لهذه الانتخابات التي اعتبرتها خيانة للوطن، كما اعتبرت أن تهديد السلطات الفرنسية بتقسيم الجزائر في حالة التصويت بنعم للانفصال هو تهديد لأمن المنطقة واستقرارها لذلك يجب توعية الشعب الجزائري بخطر الاستعمار وحثه على مواصلة تقديم الدعم للثورة.[2]

لم تسلم فرنسا من تبعات التخبط السياسي الذي عرفه ديغول، حيث شهدت مظاهرات في 27 أكتوبر 1960 للمطالبة بالسلم في الجزائر، والتفاوض مع جبهة التحرير الوطني لتطبيق حق تقرير المصير، مما دفع جريدة المجاهد في ذات العدد أن تخصص ثلاث صفحات ونصف الصفحة لتسليط الضوء على الحالة المزرية التي أصبحت تعيشها فرنسا وعلى مختلف الجبهات، وذلك بعد ست سنوات من الحرب في الجزائر، أو كما أسمتها الحصاد المرير.[3]

واصلت الثورة الجزائرية عملية الضغط على السلطات الفرنسية داخليا وخارجيا، وكثفت من عملياتها العسكرية خاصة في خريف 1960 ليتم تشكيل لجنة للتحضير للانتفاضة الشعبية في الجزائر والتي عرفت لاحقا بمظاهرات 11 ديسمبر 1960، اعتبرتها بعض المصادر الفرنسية بمثابة ديان بيان فو جديد للسلطات الاستعمارية، وتأكد ديغول بنفسه بعد أن عايش المظاهرات والتي نادت بالاستقلال والحرية وتواصل مع بعض الجزائريين كما يقول في مذكراته، من أن الفئة المسلمة ويقصد الجزائريين، مقتنعة بالاستقلال وأنها ستحصل عليه.[4]

---

[1] المجاهد، العدد65، المصدر السابق ص10.

[2] المجاهد، العدد 66، ص10.

[3] المجاهد، العدد81، 1 نوفمبر 1960، ص ص، 6-10.

[4] شارل ديغول، المصدر السابق، ص107.

تزامت مظاهرات 11 ديسمبر مع مناقشة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية، ففي 20 ديسمبر 1960 تمت المصادقة على اللائحة الآفرو–آسيوية التي تشرف وتراقب مهمة تقرير المصير في الجزائر فكانت النتيجة بالأغلبية لصالح القضية الجزائرية بـ 63 صوتا ضد 27 مع امتناع 8 أصوات حينها أيقن الاستعمار الفرنسي أنه قد خسر الحرب نهائيا وما عليه إلاّ التسليم بالأمر والقبول باستفتاء يقرر فيه الشعب الجزائري مصيره وهو ما تم في 8 جانفي 1961م.[1]

2–استفتاء تقرير مصير الجزائر 8 جانفي 1961:

إن الأحداث والمظاهرات التي اتسع نطاقها في الجزائر منذ 11 ديسمبر 1960، قد دعمت الثورة الجزائرية وأكسبتها تأييدا دوليا، أما الجبهة الداخلية الفرنسية فقد انقسمت وغلب عليها التيار المطالب بتحقيق السلم في الجزائر بواسطة تطبيق سريع لتقرير المصير تطبيقا محاطا بالضمانات الشرعية التي تمسك بها الشعب الجزائري.[2]

كما ساهم الانقسام داخل الجيش الفرنسي بين مؤيد لسياسة ديغول في مشروعه تقرير المصير ومعارض له، في لجوء هذا الأخير لتنظيم الاستفتاء لضمان استقرار الجيش، خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشل الذي قاده الجنرال ماسو، وأكد ديغول في مذكراته:"... ورغم أنني أدرك أن هذه السياسة تبعث الأسى في رجل مثله – يقصد ماسو–فهل الإقدام عليها يسرني..."[3]

ولكي يعطي ديغول الشرعية القانونية لمقترحه طلب رأي الشعب الفرنسي في منحه تقرير المصير للجزائريين وبدأ في حملته في شهر سبتمبر1960، من خلال خطاباته، وأكد أن السؤال الوحيد الذي سيطرح فيه هو " أتصبح الجزائر جزائرية ضد فرنسا؟ أم تتعاون معها؟.

[1] مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص73.

[2] المجاهد، العدد88، 30 جانفي1961، ص2.

[3] شارل ديغول، المصدر السابق ، ص ص، 89–90.

كما أشار ديغول في خطاباته بأن الجزائر ستبنى وفق ما يقرره تقرير المصير إما مع فرنسا، أو ضدها،... بعد ذلك تم إصدار القرار الخاص باستفتاء منح الجزائريين حق تقرير المصير من عدمه وذلك في 16 نوفمبر 1960، ثم دعى الناخبين للاقتراع يوم 8 جانفي 1961.[1]

انقسم الشعب الفرنسي بين مؤيد ومعارض لهذا الاستفتاء خاصة المستوطنين منهم الذين عبّر جزء منهم عن ذلك من خلال المظاهرات والاضرابات التي تزامنت مع زيارة ديغول للجزائر، وهي المعارضة التي أشار إليها في مذكراته.[2]

أما قيادات الثورة الجزائرية، فقد كشفت منذ بداية طرح فكرة الاستفتاء عن معارضتها للمضمون والطريقة التي يروجها الجنرال ديغول، ولقد عبرت جريدة المجاهد عن ذلك في افتتاحية عدد يوم الخامس سبتمبر 1960، إذ ذكرت بموقف الحكومة المؤقتة من الاستفتاء، والتي تعتقد أن ديغول غير صادق في طرحه لفكرة تطبيق حق تقرير المصير، خاصة مع تكثيف للعمليات العسكرية وعليه تراى الحكومة المؤقتة ضرورة تدخل الأمم المتحدة لمراقبة وتنظيم استفتاء تقرير مصير الجزائر.[3]

هذا الموقف من الاستفتاء يتضح بشكل جلي من خلال جريدة المجاهد في عددها الثالث والثمانين في 28 نوفمبر 1960 تحت مقال الجزائر جزائرية كما يحلم بها ديغول، كما تابعت كذلك عملية سير الانتخابات وما سادها من أحداث.[4]

فقد كتبت جريدة المجاهد عدّة مقالات وتحقيقات صحفية مصورة كشفت فيها الأساليب الوحشية التي اتبعتها السلطات الفرنسية مع الشعب الجزائري من أجل إجباره على التصويت.[5]

---

[1] شارل ديغول، المصدر السابق ، ص ص، 105-109.

[2] المصدر نفسه ، ص ص، 105-107.

[3] المجاهد، العدد76، 4 سبتمبر 1960، ص ص، 1-4.

[4] المجاهد، العدد83، 28 نوفمبر1960، ص ص، 3-4-10.

[5] المجاهد، العدد87، فيفري1961، ص5.

في تحقيق صحفي بعنوان "حرب الاستفتاء" أوردته جريدة المجاهد في عددها فيفري 1961، أوضحت فيه وسائل الضغط المباشر لتي لجأت إليها السلطات الفرنسية من تهديد وقتل ومنع التموين عن سكان مراكز التجمع الذين تتحكم فيهم السلطات بشكل مطلق، أما وسائل الضغط غير المباشر قهي عن طريق المكاتب الانتخابية المتنقلة التي كانت تطوف بالمنازل لإجبار الجزائريين على التصويت بالإضافة إلى أساليب التدليس.[1]

أدى ذلك إلى حصول الجيش الفرنسي على نسبة 65% من المصوتين في البوادي بعكس المدن حيث يوجد الصحفيون الأجانب الذين تعرضوا للحجز والايقاف ولكن بعضهم شاهد المظاهرات العنيفة التي اجتاحت مدن الجزائر، وهران، قسنطينة.[2]

وهنا تتضح يقظة الشعب الجزائري ووعيه تجاه الممارسات الاستعمارية وخاصة الانتخابات، وذلك من خلال مقاطعة الاستفتاء، وخروجه في مظاهرات شاملة في جميع المدن متحديا للحملات الإرهابية التي قامت بها السلطات الاستعمارية، والقتل العشوائي الذي راح ضحيته مئات الجزائريين، الذين أكدوا استجابتهم لتعليمات الحكومة المؤقتة بالمقاطعة ووعيهم الشامل بالأحداث التي تقع في الجزائر.[3]

بالرغم من هذه الأحداث والوقائع، إلاّ أنّ ديغول تجاوزها، واستند إلى الأرقام التي سجلتها مصالحه، حيث كانت نتائج الاستفتاء 75.26% لفائدة تقرير مصير الشعب الجزائري من طرف الشعب الفرنسي، أما الشعب الجزائري كان نسبته 55% وبذلك تحصل ديغول على تأييد لمشروعه، حيث صرح بأنه لم يبق له بعد ذلك سوى تسيير القضية والتخلي عن الجزائر حسب ما أورده في مذكراته.[4]

إن هذه الأحداث، والمعطيات الجديدة، دفعت بقيادة الثورة الجزائرية إلى مطالبة ديغول لحل جذري للقضية الجزائرية، وهو ما أوردته جريدة المجاهد في عددها الثامن والثمانين في 30

---

[1] المجاهد، العدد87، المصدر السابق ، ص6.

[2] المصدر نفسه، ص6.

[3] المصدر نفسه، ص7.

[4] شارل ديغول، المصدر السابق، ص108.

جانفي 1961، ولن يكون ذلك إلاّ بالدخول في مفاوضات جدية، خاصة بعد تنامي نشاط منظمة الجيش السري الفرنسي (OAS) الإرهابية، وهو التفاوض على أساس تقرير المصير للشعب الجزائري بصفة حرة.[1]

ما يمكن الاشارة إليه في الأخير عن فكرة الاستفتاء حول تقرير مصير الشعب الجزائري لم تعارضها الثورة الجزائرية، إنما رفضت الطريقة التي طرحها بها ديغول دون الرجوع إلى الطرف الجزائري المعني بالأمر، لذلك دعت إلى المقاطعة، والامتناع عن التصويت، رغم ذلك واصلت قيادة الثورة الجزائرية دعوة ديغول إلى التفاوض للبحث بشأن الشروط والضمانات اللازمة التي تؤدي إلى إقرار السلم بين الشعبين الجزائري والفرنسي، وذلك بحسب بيان الحكومة الجزائرية بعد عمليات الاستفتاء الذي أوردته جريدة المجاهد في العدد (30 جانفي 1961).[2]

3-استفتاء الاستقلال 1 جويلية 1962:

بعد توقيع اتفاقية ايفيان الثانية في 18 مارس 1962، والتي أفرزت عدّة نتائج أبرزها وقف إطلاق النار في 19 مارس، تم الاتفاق على تنظيم استفتاء للشعب الجزائري في 1 جويلية 1962، وتعدّ الفترة من 19 مارس 1962 إلى غاية إجراء الاستفتاء هي مرحلة انتقالية، لم تخل من المناورات الفرنسية، حيث بقي ديغول يسعى للحفاظ على الامتيازات والنفوذ الفرنسي إلى آخر مرحلة من بقائه في الجزائر، وحتى بعد مغادرته، لذلك نجح في تسليم مهمة تسيير المرحلة الانتقالية إلى هيئة تنفيذية مؤقتة، تتكون من شخصيات جزائرية وفرنسية، ويترأسها عبد الرحمان فارس، وبالتالي ضمن ديغول إبعاد الحكومة المؤقتة، وجهة التحرير الوطني عن تنظيم الانتخابات وتسيير المرحلة الانتقالية.

[1] المجاهد، العدد88، 30 جانفي 1961، ص ص، 2-4.

[2] المصدر نفسه، ص3

تعتبر الهيئة التنفيذية أداة إدارية لتسير الجزائر، وواسطة بين السلطات الاستعمارية وجبهة التحرير الوطني، كما كلفت كذلك بحفظ الأمن والاعداد لتقرير المصير.[1] (انظر الملحق رقم 04)

ألقى عبد الرحمان فارس خطابا في الإذاعة والتلفزة الجزائرية أوردته جريدة المجاهد في عددها 2 افريل 1962، خاطب فيه الجزائريين والأوروبيين حث من خلاله على ضرورة السعي إلى السلم وتفادي الدخول في مناوشات مع الأطراف التي تريد عكس ذلك في إشارة منه إلى منظمة الجيش السري الفرنسي.[2]

كما خاطب عبد الرحمان فارس الأوروبيين وحثهم على فتح صفحة جديدة بين الجزائر وفرنسا المبنية على التعاون والثقة المتبادلة، وكان عبد الرحمان فارس قد اجتمع أثناء مروره بباريس بوزير العدل الفرنسي الذي اتفق معه على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.[3]

حيث تقرر بموجب اتفاقيات ايفيان أن تمارس الهيئة التنفيذية صلاحياتها في 15 ولاية جزائرية وتبقى السلطات الفرنسية تختص بالسياسة الخارجية والدفاع، والقضاء والعلاقات الاقتصادية بين البلدين والبلدان الأخرى وكذلك شؤون الأمن العليا.[4]

أما عن طريقة إجراء الاستفتاء والمناطق التي سوف يجرى فيها وكذلك شروط الهيئة الناخبة المخول لها الإشراف على الاقتراع فقد تم تحديدها في الباب الأول من اتفاقيات ايفيان.

وبهدف نجاح الاستفتاء في الجزائر، شرعت الهيئة التنفيذية في تأطير الهيئة الناخبة، وحصلت على تسهيلات لعودة اللاجئين الجزائريين من تونس والمغرب وتم تسخير إمكانيات مادية وبشرية لضمان سلامة عودة الجزائريين، حيث فاقت الأعداد 300 ألف لاجئ، ويدخل

[1] المجاهد، العدد118، 2 أفريل 1962، ص2.

[2] المصدر نفسه، ص3.

[3] المصدر نفسه، ص3.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص496.

ذلك ضمن استراتيجية جبهة التحرير الوطني التي كانت تهدف إلى زيادة عدد السكان لتأثير في نتيجة الاقتراع للاستقلال ، وتم وضع شروط لذلك وهي حيازة الأهلية الانتخابية ومقيم في الجزائر، ويمكن كذلك الاقترال بالوكالة أو المراسلة.[1]

بلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية حوالي 6549736 مسجل وحسب عبد الرحمان فارس فإن السيد مصطفاي شوقي عضو الهيئة التنفيذية عكف على مهمة توفير العدد الكافي من الأظرفة وأوراق التصويت أما موعد الاستفتاء فقد تم تحديده يوم 1 جويلية بالاتفاق بين الطرفين الجزائري والفرنسي، أما السؤال الذي طرح هو:" هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962؟ (أنظر الملحق رقم 05).[2]

أكد ديغول في مذكراته أن الجزائر عرفت استقرارا أمنيا بعد أن تخلت منظمة الجيش السري عن نشاطها العسكري لذلك فقد جرى الاقتراع في جو يسوده الهدوء الكامل، وشارك فيه أكثر من 90% من المسجلين، وأجاب أكثر من 99% من المصوتين لصالح الاستقلال.[3]

لذا اعترفت فرنسا رسميا بنتائج الاقتراع في 3 جويلية حيث صرّح ديغول في مذكراته: كتبت إلى رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر."[4]

اختلفت التحاليل حول سرعة استجابة الحكومة الفرنسية لنتائج الاقتراع، وعدم العمل على تزويره أو تعطيله، وإذا عدنا إلى الوثيقة التي احتوت على السؤال (الملحق رقم05) فإنها تؤكد على بقاء الارتباط مع فرنسا وفق نصوص اتفاقيات ايفيان وبالتالي ضمان أكبر امتيازات ممكنة بعد الاستقلال، منها بقاء سيطرتها على البترول المؤسسات الاقتصادية،

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص497.

[2] شارل ديغول، المصدر السابق، ص145.

[3] المصدر نفسه، ص145.

[4] المصدر نفسه، ص146.

البنوك، الأراضي الزراعية... وهي أحد العوامل التي أدّت إلى خلافات داخل الأطراف الجزائرية المعارضة لاتفاقيات ايفيان.

رغم الانجازات التي حققتها الثورة الجزائرية في الميدان السياسي أو العسكري أو الدبلوماسي إلاّ أنها داخليا كانت تعرف صراعا كبيرا كاد أن يدخل البلاد في حرب أهلية، بين رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بن خدة من جهة وبين رئيس المكتب السياسي أحمد بن بلة بدعم قيادة أركان الجيش (جيش الحدود) وعلى رأسها محمد بوخروبة، حيث كتب سعد دحلب في كتابه المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، أن العاصمة خرجت في احتفالات وتصفق.... لبن خدة، في حين تلمسان التي تواجد بها بن بلة تحتفل كذلك، واحتدم الصراع بين الطرفين إلى أن قدم بن خدة استقالته.[1]

وبالعودة إلى تاريخ إعلان نتائج الاستفتاء فكان يوم 3 جويلية 1962، الذي أعلن فيه ديغول اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر، لكن قادة الحكومة المؤقتة الجزائرية حددت تاريخ الخامس جويلية والذي يتزامن مع ذكرى احتلال فرنسا للجزائر.[2]

لتستقبل بعدها الهيئة التنفيذية المؤقتة رسائل الاعتراف باستقلال الجزائر، من طرف العديد من الدول منها: الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بلجيكا، ألمانيا الغربية، هولندا، السويد، الدنمارك، وإسبانيا، أما من الجانب العربي فذكر عبد الرحمان فارس أن الرئيس المصري والرئيس التونسي أرسلوا رسائل تهنئة واعتراف باستقلال الجزائر.[3]

---

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص174-175.

[2] ابتسام مباركي، وضع حدا لـ 132 سنة من الاستعمار " 3 جويلية 1962" يوم قال الشعب الجزائري كلمته، صحيفة الأيام، الجزائر.

[3] عبد الرحمان فارس، **الحقيقة المرة، مذكرات سياسية (1945-1965)** تر، مسعود الحاج مسعود، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص191.

خاتمة

خاتمة:

من خلال هذا البحث المتواضع استطعنا أن نتوصل للإستنتاجات التالية التي يمكن عرضها فيما يلي:

فكرة التفاوض مع الطرف الفرنسي كانت حاضرة في إيديولوجية قادة الثورة الجزائرية منذ انطلاقها، والدليل على ذلك، دخولهم في لقاءات أو اتصالات مع السلطات الفرنسية كلما طلب منهم ذلك. رغم خطورة الموقف وغدر العدو. لأن الهدف كان وقف نزيف الدم.

أما اللجوء إلى التفاوض من طرف الاستعمار الفرنسي. فكان حتمية العمل الثوري فبعد التضحيات التي قدمها الشعب الجزائري، والخسائر التي ألحقها بالعدو الفرنسي في شتى المجالات داخل الجزائر وفي فرنسا ودول وهيئات دولية أثر على استقرار فرنسا ومكانتها الدولية، خاصة داخل هيئة الأمم المتحدة.

من خلال دراسة موضوع المفاوضات الجزائرية الفرنسية في جميع مراحلها، اتضح عدم جدية الطرف الفرنسي في التفاوض، بل كانت مناورات وتلاعب، وأهداف يسعى لتحقيقها كإحداث انقسامات عسكرية وسياسية واجه المفاوضون الجزائريون بكل ذكاء وعبقرية لتحقيق أهدافهم الاستقلالية.

لم تخلوا المشاريع السياسية (مشروع تقرير المصير) من المناورة والتلاعب والخداع، ولم يسلم الاستفتاء من التزوير والإكراه (8 جانفي 1961) لكن العسكري والسياسي الجزائري واجه ذلك بالقوة، والتوعية الجماهيرية.

ساهمت جميع الاتصالات والمفاوضات منذ بدايتها سنة 1955 إلى اتفاقية إيفيان التي وقع عليها في 18 مارس 1962، ونتج عنها وقف اطلاق النار في 19 مارس 1962، ورغم ما قيل عن مضمون اتفاقيات إيفيان إلا أنها كانت معركة سياسية بامتياز خاضها المفاوض الجزائري رغم التنازلات التي كانت فيها، إلاّ أن الهدف الأساسي كان الاستقلال الذي تم تحقيقه بعد استفتاء 1 جويلية 1962.

لقد كان الاختلاف عميقا بين الوفدين الجزائري والفرنسي خلال المفاوضات بين الطرفين انعكس سلبا على سيرها، فوحدة التراب الجزائري كانت خط أحمر للوفد الجزائري، خاصة بعدما بعد اكتشاف البترول الجزائري وفي الصحراء الجزائرية، وسعي فرنسا للاحتفاظ بها في حال الاستقلال.

عرفت الاتصالات مع السلطات الفرنسية عدة خلافات حول المفاوض الجزائري الحقيقي، إلا أن ذلك لم يؤد إلى توقفها نهائيا.

إن مطالب الوفد الجزائري ومبادئه لم يتخلى عنها أثناء المفاوضات أهمها: وحدة الأمة والتراب الجزائري، وقف إطلاق النار وجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري. واعتبرت خطوط حمراء لا يمكن التنازل عنها.

اعتمدت السلطات الفرنسية على جميع الأساليب للقضاء على الثورة الجزائرية حتى أثناء المفاوضات، كانت تكثف العمليات العسكرية، وتسعى لتشويه صورة الثوار خارجيا إلاّ أن ذلك لم يتحقق أمام قوة الثورة الجزائرية و حنكة زعمائها، ونشاطهم الدبلوماسي الذي أكسبها التأييد الدولي في مفاوضاتها، أرغمت السلطات الفرنسية على تقديم التنازلات تدريجيا.

لم تخل أي عملية استفتاء قامت بها فرنسا في الجزائر من مناورة تزوير وتدليس، ما عدا استفتاء 1 جويلية 1962 والذي وجد كذلك بعض المعارضين لما يحتويه من شرط التعاون مع فرنسا، لكن جبهة التحرير نجحت دائما إلى حد كبير في التعامل مع عمليات الاستفتاء بالتوجيه والتوعية والتحذير من الترشح أحيانا.

رغم أن موضوع المفاوضات الجزائرية الفرنسية تم دراسته من طرف عدّة باحثين إلاّ أنه لا يزال أرضا خصبة للبحث العلمي، ولا يقل أهمية الاستفتاء الذي لا يزال يبحث عن دراسات معمّقة للإجابة على العديد من التساؤلات: فهل أدّت المفاوضات الجزائرية الفرنسية في إحداث انقسامات داخل جبهة التحرير الوطني؟ وهل مورست ضغوط على المفاوضين لتقديم تنازلات وكيف أثر الوضع الخارجي على مسار المفاوضات خلال فترة الحرب الباردة

والانفراج الدولي، وهل هناك تنازلات لم يعلن عنها في اتفاقيات إيفيان، وهي تبقى مجرد تساؤلات تحتاج إلى مزيدا من الدراسات البحثية مستقبلاً.

الملاحق

الملحق رقم: 01: مظاهرات 11 ديسمبر 1960[1]

[1] جريدة المجاهد، صور خالدة لبطولة شعب ، العدد 118، ص2

الملحق رقم 02: شعار وقف اطلاق النار [1]

أيها الشعب الجزائري

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا . نعني الشعب بصفة عامة، و المناضلون بصفة خاصة تعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكُم الْأَسْبَابَ

العميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا و الهدف من عملنا، و مقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون و بعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية . بعد مراحل من الكفاح . قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية فإذا كان هدف أي حركة ثورية . في الواقع . هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال و العمل ، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي و خاصة من طرف إخواننا العرب و المسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، و هكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها

[1] حزب جبهة التحرري الوطني، النصوص الاساسية لجهة التحرير الوطني، نشر وتوزيع الاعلام والثقافة والتكوين الجزائر، 1987 ، ص3-6

محطمة ، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود و الروتين، توجيهها سيئ محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة **و** مصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص و التأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة و التونسيين.

وبهذا الصدد، فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة،

إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص و السمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

و نظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطني.

و هكذا نستخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب و الحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1 . إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار

المبادئ الإسلامية.

2 . احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1 . التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي و القضاء على جميع مخلفات الفساد و روح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2 . تجميع و تنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري

لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية :

1 . تدويل القضية الجزائرية

2 . تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي.

3 . في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا

إن جبهة التحرير الوطني ، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، و

العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، و تتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير ، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة و للتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم ، و تحديدا للخسائر البشرية و إراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة ، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، و تعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل و القرارات و القوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ و الجغرافيا و اللغة و الدين و العادات للشعب الجزائري.

2 – فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 – خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة و إيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1 – فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية و المحصل عليها بنزاهة، ستحترم و كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات.

2- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية و يعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات.

3 – تحدد الروابط بين فرنسا و الجزائر و تكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة و الاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، و انتصارها هو انتصارك.

أما نحن العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك."

فاتح نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية.

الملحق رقم 03:: بيان فرحات عباس: [1]

من الطبيعي ان يتهالك الراي العام العالمي على معرفة موقف الثورة الجزائرية وحكومتها الوطنية من التصريحات التي أدلى بها رئيس الجمهورية الفرنسية في الأيام الأخيرة الماضية. ونحن ندرك ما في رغبة الراي العام العالمي من مشروعية بل ونقدره عندما يلتفت الينا ليعرف موقفنا من هذه التصريحات. فنحن نذكر بالخصوص بمناسبة تصريح 16 سبتمبر الذي اعترف فيه للشعب الجزائري بحقه في تقرير المصير –ولم تمضي أربع وعشرون ساعة – ليعرف موقفنا من ذلك التصريح وقلنا اذ ذاك في صحيفة المجاهد هذه بان الحكومة الجزائرية لها اسلوبها الخاص في العمل وهو الا تتخذ موقفا ما الا بعد بحثه والتمعن في دراسة كل جوانبه وعواقبه.

ان تصريح الجنرال ديغول في تصريحه بتاريخ 16سبتمبر 1959 الذي وضع به المشكلة الجزائرية في اطارها السياسي قد جاء بعامل جديد وايجابي للمشكلة الا وه الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره* بحرية.

ان تقرير المصير الذي هو وسيلة ديمقراطية يصلح فعلا ان يكون حلا نهائيا للمشكل الجزائري، ان تقرير المصير عندما يسمح للشعب الجزائري باختيار مصيره بحرية وسيادة فإنما يسمح له بان يحقق استقلاله بصفة سليمة، اننا في يوم 28 سبتمبر 1959 قبلنا اللجوء الى تقرير المصير، وسجلنا في نفس ذلك التصريح انه لكي يكون لهذه الوسيلة طابع الإخلاص والمشروعية الذي لا بد.....

[1] المجاهد، المصدر السابق، العدد 63، 1960، ص2

الملحق رقم 04 : وثيقة الاستفتاء[1]

[1] الزهرة بلقاسمي وزكية ناصر . اتفاقيات والمواقف المختلفة منها . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر .اشراف الأستاذ فرادي داودي . جامعة أدرار سنة 2019 ص 153

الملحق رقم : 05 اعلان وقف النار[1]

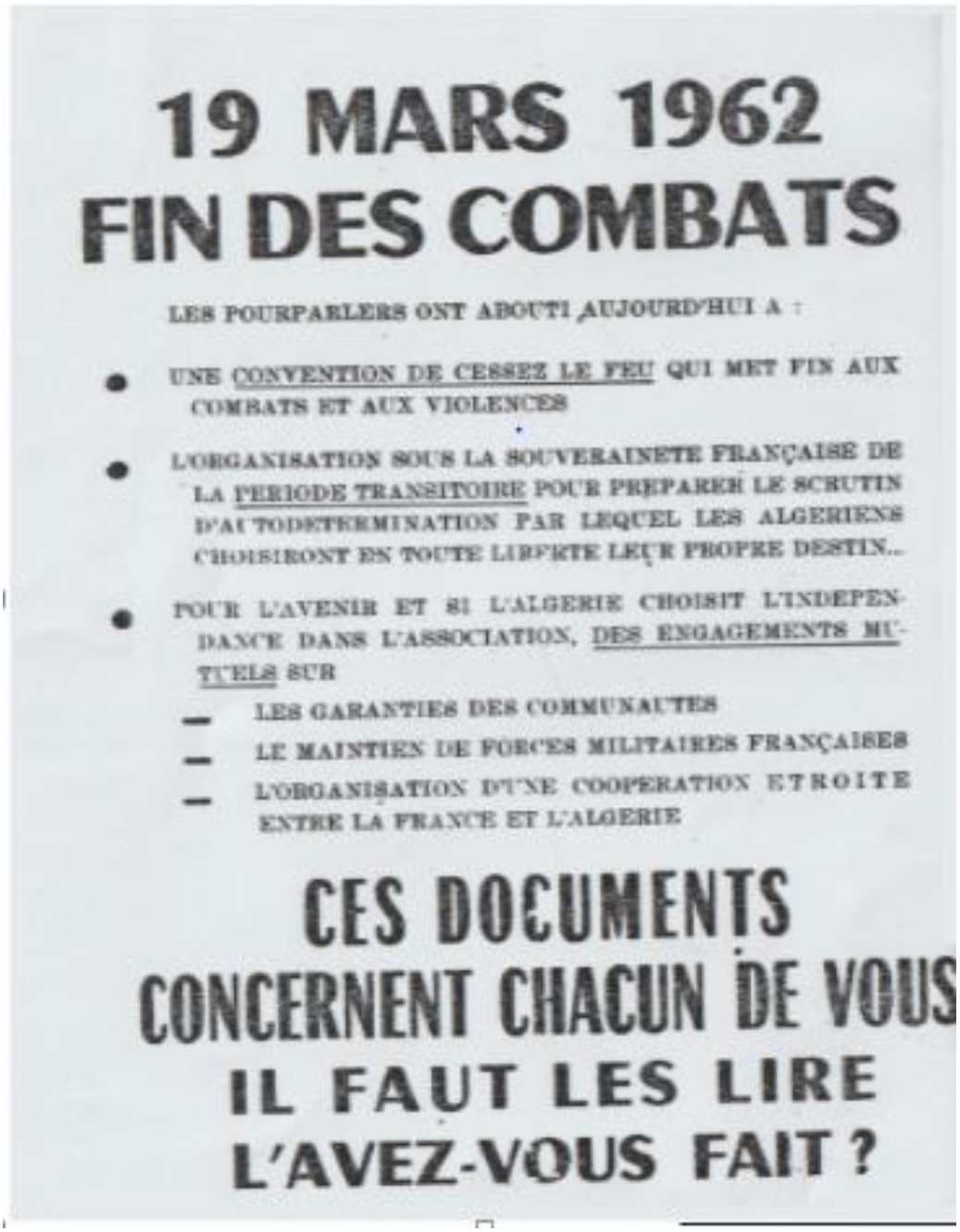

19 MARS 1962

FIN DES COMBATS

LES POURPARLERS ONT ABOUTI AUJOURD'HUI A :

- UNE CONVENTION DE CESSEZ LE FEU QUI MET FIN AUX COMBATS ET AUX VIOLENCES
- L'ORGANISATION SOUS LA SOUVERAINETE FRANÇAISE DE LA PERIODE TRANSITOIRE POUR PREPARER LE SCRUTIN D'AUTODETERMINATION PAR LEQUEL LES ALGERIENS CHOISIRONT EN TOUTE LIBERTE LEUR PROPRE DESTIN..
- POUR L'AVENIR ET SI L'ALGERIE CHOISIT L'INDEPENDANCE DANS L'ASSOCIATION, DES ENGAGEMENTS MUTUELS SUR
  - LES GARANTIES DES COMMUNAUTES
  - LE MAINTIEN DE FORCES MILITAIRES FRANÇAISES
  - L'ORGANISATION D'UNE COOPERATION ETROITE ENTRE LA FRANCE ET L'ALGERIE

CES DOCUMENTS CONCERNENT CHACUN DE VOUS IL FAUT LES LIRE L'AVEZ-VOUS FAIT ?

[1] الزهرة بلقاسمي وزكية ناصر . اتفاقيات والمواقف المختلفة منها . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر .اشراف الأستاذ فرادي داودي . جامعة أدرار سنة 2019 ص 153

الملحق رقم 05: شعار وقف اطلاق النار [1]

[1] الزهرة بلقاسمي وزكية ناصر المرجع نفسه ص 164

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أو لا المصادر:

1- جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني.

- العدد 01
- العدد 52-56-59.
- العدد 65-72-76.
- العدد 81- 83- 87- 88.
- العدد 92-97-98.
- العدد 101- 108- 115-116-117-118.

2- دحو ولد قابلية، اتفاقيات ايفيان الاتصالات، المحادثات والمفاوضات إبان ثورة التحرير الوطني، 1954-1962.

3-رضا مالك، الجزائر في إيفيان المفاوضات السرية 1956 – 19662، تر: فارس غصوب، ط1، دار الفرابي، لبنان، 2003، ص 33. المجاهد، المصدر السابق.

4-يوسف بن خدة، اتفاقية إيفيان – نهاية حرب التحرير في الجزائر ... لحسن زغدار ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1987.

5-شارل ديغول، مذكرات الأمل، لتجديد (1958-1962)، تر، سموحي فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، 1971.

6- عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965، تر، مسعود الحاج مسعود، دار القصبة والتوزيع، الجزائر، 2007.

7-محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، تر، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 1994.

8- سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

9-لخضر بورقعة، مذكرات الرائد لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000.

ثانيا المراجع باللغة العربية:

❖ **الكتب:**

1. محمد دنوب: صحيفة المجاهد ودورها في الاعلام الثوري ومهامه اثناء الثورة. طبعة خاصة. وزارة المجاهدين. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954. دار هومة. الجزائر .

2. عواطف عبد الرحمان. الصحافة العربية في الجزائر. 1962/1954. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر سنة 1985 .

3. زهير حدادن. الصحافة المكتوبة في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .2012.

4. منديس فرانس ولد بباريس 11 جانفي 1907، سياسي فرنسي ينحدر من عائلة من أصل يهودي برتغالي استقرت ببوردو ولوفيي وباريس.

5. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، ب ت،

6. أحمد المنصور، شاهد على العصر، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

7. محمد صايكي، مذكرات الرائد محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر، تر: محفوظ اليزيدي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، 2010.

8. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2012.

9. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1997.

10. أحسن بومالي، أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية، المصادر، ع16، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

11. محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة، دار ابن كثير، لبنان، 2003.

12. صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر، 1430-2009.

13. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، اتحاد كتاب العرب، سوريا، 1999م.

14. كريم ولد النبية، مسألة البترول والثورة الجزائرية، الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، الملتقى المغاربي يومي 11 و12 جوان 2003، تحت إشراف: د. محمد مجاود، دار الغرب للنشر والتوزيع، مارس 2005.

15. صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب العربي الحديث، 2008.

16. المركز الوطني للأرشيف، تقرير السياسة العامة، عليه مصورة رقم co17، ومناقشات المؤتمرين، عليه مصورة رقم c005.

17. ابتسام مباركي، وضع حدا لـ 132 سنة من الاستعمار " 3 جويلية 1962" يوم قال الشعب الجزائري كلمته، صحيفة الأيام، الجزائر.

18. أبو القاسم سعد الله. تاريخ الجزائر الثقافي ج 10 –1962/1954 دار البصائر الجزائر. 2007.

19. عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج3، 1961.

20. عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس إلى سبتمبر 1962، انتاج جمعية أول نوفمبر 1954 لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ب، ن.

21. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، في القرنين 19و 20 ، ثورات القرن العشرين الطبعة الأولى ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر 2009 ص305

❖ **المجلات:**

22. صالح عسول. الدور الاعلامي والدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال جريدة المجاهد.'' مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية'' تصدر عن كلية العلوم الإنسانية بجامعة العربي التبسي بتبسة المجلد الثاني. العدد السابع. جوان 2018 .

23. صالح عسول. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية. المرجع السابق.

24. عبد الوحيد . الاعلام والثورة الجزائرية . مجلة الجيش . العدد 494.

25. لعوج نصر الدين. رؤية الإعلامي زهير احدادن لجربة جريدة المجاهد في اعلام الثورة الجزائرية. في المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية. المجلد 07. العدد: 02 ديسمبر 2021.

26. ميلودي سهام، مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، العدد الثاني، 1436هـ–2015م.

❖ **المذكرات:**

27. أمال شلبي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، كلية العلوم الانسانية، جامعة باتنة، 2005–2006.

28. مقدم سيد أحمد، المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر، 1960–1962م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016–2017.

ثالثا المراجع باللغة الجنبية:

29. Mohamed gnentari, organisators politico – administrative et militaire de la revolution algerienne de 1954 à 1962, tome:2,office des puplications universitaires, Alger,2000,p911.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وامتنان .....

إهداء.....

مقدمة:.....1

الفصل الأول : التعريف بجريدة المجاهد

1-التعريف بجريدة المجاهد:.....6

2- مراحل تطور صحيفة المجاهد:.....9

3 – اهداف جريدة المجاهد:.....13

4 – اهم القضايا التي عالجتها جريدة المجاهد:.....13

الفصل الثاني: بداية الاتصالات الأولى للمفاوضات 1955-1958

تمهيد:.....16

1- الاتصالات السرية في عهد جاك جوستيل Jaques Soustelle:.....16

2- الاتصالات السرية في عهد غي موللي 1 فيفري 56 إلى 1957/6/13: 18

3- الاتصالات السرية في عهد بورجيس مونوري Borges Monnory:.....22

الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية في عهد ديغول (1958-1962)

تمهيد:.....24

1- الاتصالات السرية في عهد ديغول (1958-1960):.....26

2- المفاوضات الرسمية الأولى (1960-1961):.....30

3- مفاوضات ايفيان Evian : 35

الفصل الرابع: الاستفتاء

تمهيد:.....48

1- مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959:.....48

2- استفتاء تقرير مصير الجزائر 8 جانفي 1961:.....56

3- استفتاء الاستقلال 1 جويلية 1962:.....59

خاتمة:.....64

الملاحق.....67

قائمة المصادر والمراجع:.....79